

حماد بن أبي سليمان ومذهبه في الإيمان

د/ سامرة بنت فراج علي العقلا

أستاذة العقيدة والمذاهب المعاصرة المشارك بكلية التربية. الأقسام الأدبية

ملخص البحث

شخصية هذا البحث الرئيسة هي : حماد بن أبي سليمان المشهور بأنه أول من قال بالإرجاء على مذهب الفقهاء، وهو : إخراج العمل عن مسمى الإيمان ، فيبحث في ترجمته التي يتعرض فيها لذكر نشأته، وطلبه للعلم، وأهم شيوخه وهو : إبراهيم النخعي ، وتحديد الوقت الذي صرح فيه بالإرجاء، وكيف قابل ذلك أصحابه تلاميذ إبراهيم النخعي خاصة وعلماء عصره كافة قوله هذا ، كذلك يبحث هذا البحث حقيقة الإيمان عند مرجئة الفقهاء، ومخالفتهم للجهمية في ذلك، ونفيهم دخول الزيادة والنقص في الإيمان، ومنعهم للاستثناء فيه ومخالفتهم للسلف في ذلك ، على أن خلافهم في حقيقته مع السلف في جوانب كثيرة يعد خلافا لفظيا لاتفاقهم على أن الله أراد من العباد القول والعمل، وأن من ارتكب معصية فإنه مستحق للعقاب ، وهذه البدعة من أخف البدع ولم يكفر السلف أصحابها، ومع ذلك اشتد نكير السلف عليهم ، ذلك أن النزاع وإن قيل إنه لفظي فإنه يؤدي إلى مفاسد أقلها العدوان، ثم الافتراق، وإلى ظهور الفسق والمعاصي، وإلى أن يصير ذريعة كلام أهل البدع المذموم وهذا ما وقع .

المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين ؛ أما بعد :

فقد كانت مسألة الإيمان من أوائل المسائل التي اختلفت فيها الأمة ، ذلك أن بدء الخلاف في هذه المسألة ابتداءً في وقت مبكر إذ ظهر في أواخر عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وعن سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لما خرجت الخوارج واعتنقوا القول بتكفير مرتكب الكبيرة ، ثم ما لبث أن ظهرت المرجئة — التي قابلت مذهب الخوارج — وأخرجوا العمل عن مسمى الإيمان ، ولا يخفى على الباحثين طوائف المرجئة ودرجاتهم ، ومما يلفت الانتباه تبني طائفة من الفقهاء لمذهب الإرجاء بل ونسبة أولية القول لهم ، ومن هؤلاء : حماد بن أبي سليمان — رحمه الله — الذي ذكر عنه أنه أول من قال بمذهب مرجئة الفقهاء ، لذا رغبت الباحثة في تجلية هذا الأمر وبجته وتقصي ما ورد عن هذا العلم ببحث مستقل بعنوان : [حماد بن أبي سليمان ومذهبه في الإيمان] .

خطة البحث :

- يتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة ؛
- فأما التمهيد ففيه :
 - ١ . مذهب السلف في الإيمان .
 - ٢ . مذاهب المخالفين في الإيمان .
- وأما الفصل الأول فهو بعنوان : ترجمة حماد بن أبي سليمان ؛ وفيه أربعة مباحث .
- المبحث الأول : اسمه وكنيته ومولده ونشأته .
- المبحث الثاني : طلبه للعلم وأهم شيوخه وتلامذته .

- المبحث الثالث : متى أحدث القول ببدعة الإرجاء.
 - موقف علماء عصره منه .
 - الفصل الثاني :مذهبه في الإيمان ؛ وفيه أربعة مباحث هي:
 - المبحث الأول :حقيقة الإيمان عند مرجئة الفقهاء وعلاقته بالأعمال وافتراق قوهم عن قول الجهمية .
 - المبحث الثاني : حكم الزيادة والنقص في الإيمان عند مرجئة الفقهاء .
 - المبحث الثالث : حكم الاستثناء في الإيمان عندهم .
 - المبحث الرابع :حكم بدعة الإرجاء التي تكلم بها حماد .
 - ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث .
- هذا وأسأل الله تعالى الصدق في القول والعمل ، وأن يجنبني الزلل ، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم .

تمهيد :

بيان مذهب السلف في الإيمان :

كان من الأقوال المشهورة للسلف في تعريف الإيمان وبيان حده : أنه قول وعمل، فالعمل عندهم جزء من الإيمان ؛ و أضاف بعضهم النية فقال :هو قول وعمل ونية ، وربما قالوا: هو قول ونية وعمل وسنة (١).

وأقوالهم هذه متوافقة لا خلاف بينها؛ فإن من قال من السلف : الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح ، ومن زاد النية أو الإرادة، فإنه رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر، أو خاف أن يفهم ذلك فزاد هذا اللفظ ، ومن زاد اتباع السنة فلأن كل ذلك لا يكون محبوبا لله إلا باتباع السنة ، ولا شك أن من اقتصر على القول والعمل ؛ إنما أراد بالأقوال والأعمال هنا ما كان مشروعا منها(٢) .

والذين جعلوه أربعة أقسام فسروا مرادهم وبينوا أنها متلازمة ؛ سئل سهل بن عبد

٢٣٤ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج ١٨، ع ٣٦، ربيع الأول ١٤٢٧هـ

الله المستيري (٣) عن الإيمان: ما هو؟ فقال: هو قول ونية وعمل وسنة، لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة فهو بدعة (٤).

وأهم الأعمال أعمال القلوب، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب (٥)؛ ذلك أن (أعمل القلوب هي الأصل المراد المقصود، وأعمال الجوارح تبع ومكملة ومتممة، وأن النية بمنزلة الروح، والعمل بمنزلة الجسد للأعضاء الذي إذا فارق الروح فموات، وكذلك العمل إذا لم تصحبه النية فحركة عابث) (٦).

فأعمال الجوارح تابعة لأعمال القلوب، ولازمة لها (فالقلب إذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب ولهذا قال النبي ﷺ: (ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب) (٧)، فإذا كان القلب صالحاً بما فيه من الإيمان علماً وعملاً قلبياً، لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر، والعمل بالإيمان المطلق، كما قال أئمة أهل الحديث: قول وعمل، قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تبع للباطن لازم له متى صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد (٨).

واستدل السلف على ما لزم القلب من الإيمان بأدلة كثيرة؛ منها قول الله عز وجل: {يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم} إلى قوله: {وأولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم} {المائدة ٤١}. وأما فرض اللسان فقول الله عز وجل: {قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم..} {البقرة ١٣٦} وقول الله تعالى: {قولوا آمنا بالله وما أنزل علينا..} {آل عمران ٨٤}. وأما الإيمان بما فرض على الجوارح تصديقاً بما آمن به القلب ونطق به اللسان فقول الله عز وجل: {يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون} {الحج ٧٧} وأعلمهم تعالى أن الصلاة إيمان فقال: {وما كان الله ليضيع إيمانكم إن الله بالناس لرؤوف رحيم} {البقرة ١٤٣}.

فأعمال الجوارح تصديق للإيمان بالقلب واللسان ، فمن لم يصدق الإيمان بعمل جوارحه مثل: الطهارة والصلاة والصيام والحج والجهاد وأشباه ذلك، لم يكن مؤمنا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه العمل تكذيبا منه لإيمانه (٩).

ومن اعتقادات جمهور السلف في الإيمان أنه يزيد وينقص ، ومنهم من يقول يزيد ولا ينقص ؛ كما روي عن مالك في إحدى الروايتين عنه ؛ على أن المشهور عند أصحابه أنه يزيد وينقص وهذا ما استقر عليه مذهب الإمام مالك رحمه الله (١٠) ، وعدل بعض السلف عن لفظ النقصان إلى لفظ التفاضل ، وهذا جاء عن عبد الله بن المبارك (١١) فقال : الإيمان قول وعمل والإيمان يتفاضل (١٢).

وعدول ابن المبارك عن لفظ الزيادة والنقصان لوقوع التزاع فيهما — كما ذكر ذلك ابن تيمية — فقال : (وكان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع التزاع فيه إلى معنى لا ريب في ثبوته) (١٣).

وقد حكى البغوي — رحمه الله — (١٤) إجماع السلف ؛ فقال : اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان ، وأن الإيمان قول وعمل وعقيدة ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، على ما نطق به القرآن في الزيادة ، وجاء في الحديث بالنقصان في وصف النساء (١٥).

واستدل السلف بقوله تعالى : { ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم } { الفتح ٤ } قال ابن عباس : إن الله بعث نبيه ﷺ بشهادة أن لا إله إلا الله ، فلما صدق بها المؤمنون زادهم الصلاة ، فلما صدقوا بها زادهم الزكاة ، فلما صدقوا بها زادهم الحج ، فلما صدقوا بها زادهم الجهاد ، ثم أكمل لهم دينهم ، فقال تعالى : { اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً } { المائدة } (١٦) .

وجاء عن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — أنه كان يقول لأصحابه : هلموا نردد إيماناً ، فيذكرون الله عز وجل (١٧).

وعن عمير بن حبيب — رضي الله عنه — (١٨) أنه قال : الإيمان يزيد وينقص . قيل : وما زيادته وما نقصانه ؟ قال : إذا ذكرنا الله فحمدناه وسبحناه فتلك زيادته ، وإذا غفلنا ونسينا فذلك نقصانه (١٩).

ففعل الطاعات يزيد في الإيمان ، وفعل المعاصي ينقص منه ، لأنه إذا كان الإيمان (عبارة عن جميع الطاعات ، فإذا أحل ببعضها وارتكب المنهيات ؛ فقد أحل ببعض أفعاله ، فجاز أن يوصف بالنقصان والزيادة) (٢٠).

ومثل السلف للإيمان بالبقلة التي إذا تعاهدها صاحبها (بالعلوم النافعة والأعمال الصالحة ، وأماط عنه الدغل وما يضعفه ويوهنه ، أو شك أن ينمو أو يزداد، ويصير له أصل وفروع وثمره ، وظل إلى ما لا يتناهى ، حتى يصير أمثال الجبال ، وإن صاحبه أهمله ولم يتعاهده جاءه عز فتنفتها أو صبي فذهب بها ، وأكثر عليها الدغل فأضعفها أو أهلكتها أو أيسسها ، كذلك الإيمان) (٢١) .

مذاهب المخالفين في الإيمان :

كثر نزاع الفرق واضطرابها في مسألة الإيمان؛ التي ظهرت في وقت مبكر من حين خرجت الخوارج (٢٢) عام سبعة وثلاثين من الهجرة. والمخالفون فيها على طرفي نقيض ؛ ويمثل هذين الطرفين : الخوارج والمعتزلة (٢٣) من جهة، والمرجئة على تعدد أصنافها من جهة أخرى.

ففي حين يذهب الخوارج والمعتزلة إلى أن الإيمان هو مجموع الطاعات، وهو الإيمان المطلق عند أهل السنة والجماعة، ويرون تكفير من أحل بشئ من الطاعات، أو ارتكب معصية من المعاصي؛ ويسمى هؤلاء أهل الوعيد لإجماعهم على أن نصوص الوعيد تبقى على عمومها؛ وهاتان الفرقتان متفقتان على انتفاء إيمان مرتكب الكبيرة وأنه مخلد في النار، لكنهم يختلفون بعد ذلك في حكمه في الدنيا، فتسميه الخوارج كافرا، وأما المعتزلة فيسمونه فاسقا (٢٤).

والمقابلون هؤلاء هم المرجئة، وسموا بذلك لأن الإرجاء في لغة العرب هو التأخير ؛ يقال : أرجأت الأمر وأرجيته بالهمز ودونه إذا أخرته (٢٥)، ومنه قوله تعالى : (أرجه وأخاه) {الأعراف ١١١، الشعراء ٣٦} .

وسميت المرجئة بذلك لأنهم قالوا بتأخير الأعمال عن مسمى الإيمان، وعلى تعدد فرقهم فإنهم ثلاثة أصناف :

صنف يقولون : الإيمان مجرد ما في القلب من المعرفة، وهؤلاء هم الجهمية (٢٦) .
ومن وافقهم (٢٧).

الصنف الثاني: يقولون: الإيمان هو: قول اللسان، وهم الكرامية (٢٨).

الصنف الثالث: يقولون: الإيمان: هو تصديق القلب وقول اللسان، وهذا مشهور عن بعض الفقهاء ؛ من أشهرهم أبو حنيفة رحمه الله وغيره (٢٩).

وأصل خلاف هذه الطوائف كلها لأهل السنة هو قولهم : إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله ؛ فلما قالت المعتزلة والخوارج : هو مجموع ما أمر الله به ، فإذا ذهب شيء منه عندهم ؛ لم يبق مع صاحبه شيء من الإيمان فيخلد في النار ، وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم : لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً من الإيمان إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء ، فهو عندهم شيء واحد يستوي فيه البر والفاجر . ولما كان قول الكرامية في الإيمان إنه الإقرار باللسان فقط ، فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملون الإيمان في الدنيا، إلا إنهم يقولون: إنهم يستحقون الوعيد الذي توعدهم الله فهم مخلدون في النار (٣٠).

ومن أشهر الفرق التي نصرت قول الجهمية في الإيمان فرقة الأشاعرة (٣١) التي جعلت الإيمان شيئاً واحداً ؛ فقالوا في تعريفه : إنه التصديق بالله ، على أنهم مخالفون للجهمية ولعموم المرجئة في مسألة الاستثناء في الإيمان — سيأتي تفصيل هذه المسألة — .

وذهب طائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة ومنهم : أبو منصور الماتريدي (٣٢) إلى نظير هذا القول في الأصل ، وقالوا : الإيمان هو ما في القلب ، والقول الظاهر شرط لثبوت الأحكام في الدنيا ، وهم في الاستثناء على قول المرجئة عموماً في منعه وتحريمه (٣٣) .

الفصل الأول

ترجمة حماد بن أبي سليمان

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وكنيته ومولده ونشأته.

المبحث الثاني: طلبه للعلم وأهم شيوخه وتلامذته.

المبحث الثالث: متى أحدث القول ببدعة الإرجاء.

المبحث الرابع: موقف علماء عصره منه.

المبحث الأول: اسمه وكنيته ومولده ونشأته وصفاته

أجمعت المصادر التي ترجمت لهذا العلم أن اسمه حماد بن أبي سليمان، وهذه الكنية التي

اشتهر بها أبوه مسلم، وأما كنيته هو فكانت أبا إسماعيل.

وأصله من أصبهان (٣٤)، وأما ولاؤه فكان للأشعريين، فقد كان أبوه ممن أرسل به

معاوية بن أبي سفيان — رضي الله عنه — إلى أبي موسى الأشعري — رضي الله عنه — وهو

بدومة الجندل (٣٥).

ولم تذكر المصادر عام ولادته، ولكنها ذكرت أنه من صغار التابعين حيث سمع من

أنس بن مالك — رضي الله عنه —، وذكرت أنه تتلمذ على إبراهيم النخعي (٣٦) المتوفى عام

سنة وتسعين، ثم لما أرخت لوفاته عام تسعة عشر ومائة أو عشرين ومائة، بينت هذه المصادر

أنه مات كهلاً، فيرجح أن ولادته كانت في الثلث الأخير من القرن الهجري.

أما مكان مولده ونشأته فهو على الأرجح الكوفة (٣٧) لما جاء في المصادر من نسبته

إلى الكوفة فقبيل له الكوفي (٣٨).

ولا شك أن لولاية والده — أبي سليمان — للصحابي الجليل أبي موسى الأشعري

تأثيراً على هذا العلم، فنشأ محباً للعلم، طالباً له، ملازماً لأعلام عصره.

وكان مما اتصف به حماد بن أبي سليمان الذكاء والسخاء والكرم، وأعانه على هذين الخلقين ما أنعم الله به عليه من الثروة والدنيا المتسعة؛ فجاء في ترجمته أنه كان يفطر في شهر رمضان خمسمائة إنسان، وكان يعطيهم بعد العيد لكل واحد منهم مائة درهم، فكان سخيا الطعام جوادا بالمال (٣٩).

وكان إذا قرأ القرآن صارت دموعه على الورق (٤٠) وهذا يدل على رقة قلبه وخشوعه .

وكان يصرع أحيانا إذا حدث، فإذا أصابه شيء من ذلك ثم ذهب عنه، عاد إلى الموضوع الذي كان فيه (٤١).

وكان من العبارات التي أنكرها عليه معاصروه ما قاله بعد عودته من الحج من تنقص لقدرة علماء الحجاز، فقد ذكروا عنه أنه قال لما قدم من الحج : أبشروا يا أهل الكوفة، فإني قدمت على أهل الحجاز فرأيت عطاء وطاوسا (٤٢) ومجاهدا (٤٣) فصبيانكم بل صبيان صبيانكم أفقه منهم ؛ فعدوا مثل هذه العبارة بغيا منه (٤٤).

ولعل هذه العبارات خرجت منه تعظيما للمدرسة الفقهية التي ينتمي لها والتي تكثر من ذكر الافتراضات أو كلمة : رأيت ؟، على أنه قد ناله من انتمائه إلى تلك المدرسة ما ناله ؛ فذكر من ترجم له أنه قدم البصرة (٤٥) فسخر منه أهلها وفتيانهم، وصاروا يسألونه أسئلة بقصد التهكم عليه منها : ما تقول في رجل وطئ دجاجة ميتة فخرجت منها بيضة؟ وقال آخر : ما تقول في رجل طلق زوجته ملاً سكرجة؟ (٤٦).

وأما وفاته — فكما سبق — فقد اختلف فيها؛ فالأكثرون على أنه توفي عام تسعة عشرة ومائة، وقيل : سنة عشرين ومائة (٤٧).

المبحث الثاني: طلبه للعلم وأهم شيوخه

لازم حماد بن أبي سليمان إبراهيم النخعي وتفقه به، فهو أنبل أصحابه وأفقههم وأقيسهم وأبصرهم بالرأي والمناظرة، وكان يقول وهو يكتب عنده: إنا لا نريد بذلك دنيا(٤٨).

وقد أوصى شيخه تلاميذه أن يلزموا حماداً فقال: عليكم بحماد فإنه قد سألتني عن جميع ما سألتني عنه الناس(٤٩). وهذا يبين مكانته عند شيخه، ولما قيل لإبراهيم بأن حماداً قد جلس يفتي؛ قال: وما يمنعه وقد سألتني وحده عما لم تسألوني كلكم عن عشره(٥٠).

ولما مات إبراهيم النخعي رأى تلاميذه أن الذي يخلفه هو الأعمش(٥١) فأتوه وسألوه عن الحرام والحلال فإذا لا شيء، فسألوه عن الفرائض فإذا هي عنده، ثم أتوا حماداً فسألوه عن الفرائض فإذا لا شيء، فسألوه عن الحلال والحرام فإذا هو صاحبه، فأخذوا الفرائض عن الأعمش، وأما الحلال والحرام فأخذوه عن حماد عن إبراهيم(٥٢).

فهو أفقه أصحاب إبراهيم، وأما في الحديث والأثر فقد كان فيه ضعيفا واختلط في آخر عمره، قال عنه شعبة(٥٣) كان صدوق اللسان وكان لا يحفظ(٥٤). فالغالب عليه الفقه ولم يبرز حفظ الآثار(٥٥).

وقال فيه أبو حاتم(٥٦): صدوق ولا يحتج بحديثه، هو مستقيم في الفقه وإذا جاء الأثر شوش(٥٧).

وكأنه عرف ذلك من نفسه فقد قال حماد بن أبي سلمة(٥٨): كنت أسأل حماد بن أبي سليمان عن أحاديث المسند والناس يسألونه عن رأيه، فكنت إذا جئت قال: لا جاء الله بك(٥٩).

وطعن فيه الأعمش وكان مما قال فيه: كان غير ثقة، وما كنا نصدق، ومن يصدق حماداً(٦٠).

ويحمل هذا من الأعمش على ما ذكره المترجمون عن الأعمش من أنه كان عسيرا

سبب الخلق (٦١).

ولما كان أشهر شيوخه - كما سبق - إبراهيم النخعي؛ فهذه نسخة موجزة عن هذا العلم: هو الإمام الحافظ فقيه العراق ، أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي اليماني ثم الكوفي ، وهو ابن مليكة أخت الأسود بن يزيد (٦٢) ، روى عن خاله ومسروق (٦٣) وعلقمة بن قيس (٦٤) وغيرهم ، ولم يوجد له سماع من الصحابة المتأخرين ، وقد دخل على أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - وهو بعد صبي ولم يثبت له سماع منها ، كان بصيرا بعلم ابن مسعود - رضي الله عنه - فقيه النفس ، كبير الشأن وكان أعور ، وكان رجلا صالحا متوقيا ، يصوم يوما ويفطر يوما ، قليل التكلف ، وكان في القوم - وقت طلبه للعلم - وكأنه ليس معهم .

ولما صار يفتي أهل الكوفة ما سئل عن شيء إلا وعرفت الكراهية في وجهه ، وكان له هيبة بين تلاميذه كهيبة الأمير .

عرف عنه كراهيته لكتابة الحديث ونهيه عن ذلك (٦٥)؛ جاء في ترجمة حماد بن أبي سليمان أنه دخل عليه ومعه أطراف (٦٦) فجعل يسأل إبراهيم عنها فقال له إبراهيم : ما هذا ألم أنه عن هذا؟ فقال : إنما هي أطراف ، وكان إبراهيم يرخص في كتابة الأطراف (٦٧).

وقد التزم بنهيه عن الكتابة فقال عن نفسه : ما كتبت شيئا قط (٦٨).

وسبب كراهيته للكتابة ذكرها بقوله : ما كتب إنسان كتابا إلا اتكل عليه (٦٩).

وكان يحدث الحديث بالمعاني (٧٠).

اختفى في آخر حياته عن الحجاج ، حتى أنه ربما ترك الجمعة والجماعة ، ولما بشره حماد بموت الحجاج بكى من الفرح وسجد شكرا لله ، ومات هو بعد الحجاج بعدة أشهر في أول سنة ست وتسعين ، وأوصى عند موته ألا يؤذن به أحد إذا حضره أربعة ، فدفن ليلا وكان عدد من حضره سبعة أو تسعة رجال (٧١) وفي عمر إبراهيم قولان : أحدهما أنه عاش تسعا وأربعين سنة ، الثاني : أنه عاش ثمانيا وخمسين سنة (٧٢) .

قال الشعبي (٧٣) لما بلغه وفاة إبراهيم : أما إنه ما ترك أحدا أعلم منه أو أفقه منه ،

فسأله الراوي عنه : ولا الحسن (٧٤) ولا ابن سيرين (٧٥)؟ قال : نعم ، ولا من أهل البصرة ولا من أهل الكوفة ولا من أهل الحجاز ولا من أهل الشام(٧٦)..
هذا بالنسبة لأهم مشايخه ، أما تلاميذه فمن أشهرهم : الإمام أبو حنيفة ، وسفيان الثوري (٧٧) وشعبة بن الحجاج ، وحماد بن أبي سلمة .

المبحث الثالث : متى أحدث القول بدعة الإرجاء

عرف الإرجاء في عهد التابعين وكانت هذه البدعة في بداية أمرها موقفا مضادا للخوارج فأحدثه (قوم كان قصدهم جعل أهل القبلة كلهم مؤمنين ليسوا كفارا) (٧٨) ، واختلف في أول من تكلم فيه على أقوال :

أحدها : أنه الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب (٧٩)، قال أيوب السخيتاني (٨٠): أنا أكبر من المرجئة ؛ أول من تكلم في الإرجاء رجل يقال له الحسن بن محمد(٨١).

وكذا قال ابن كثير: يقال إنه أول من تكلم في الإرجاء(٨٢).

على أن ابن حجر فصل الأمر في الإرجاء الذي تكلم فيه الحسن، وبين أنه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان، وذكر أنه وقف على الكتاب المنسوب إليه ؛ فقال : كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتلتين في الفتنة بكونه مخطئا أو مصيبا وكان يرى أنه يرجى الأمر فيهما ، وأما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان فلم يعرج عليه فلا يلحقه بذلك عيب والله أعلم(٨٣).

وأيا كان الأمر فقد جاء عنه أنه ندم على إخراجه ذاك الكتاب فقال : وددت أني مت قبل أن أخرج هذا الكتاب ، أو قال : قبل أن أضع هذا الكتاب (٨٤).

الثاني : أنه ذر الهمداني (٨٥)؛ وهو أصح الأقوال ، سئل الإمام أحمد : أول من تكلم في الإيمان من هو ؟ قال : يقولون : أول من تكلم فيه ذر(٨٦).

وقال سلمة بن كهيل (٨٧): وصف ذر الإرجاء وهو أول من تكلم فيه ؛ ثم قال : إني أخاف أن يتخذ هذا ديناً ، فلما أتته الكتب من الآفاق قال سمعته يقول بعد : وهل أمر غير هذا (٨٨).

وجاء في رواية أن إبراهيم النخعي لأمه ، فقال : ويحك يا ذر ما هذا الدين الذي جئت به ؟ قال ذر : ما هو إلا رأي رأيته ، ثم قال بعد ذلك : إنه لدين الله الذي بعث به نوحا عليه السلام (٨٩). فهاتين الروايتان تؤكد أنه أول من قال بالإرجاء وأنه لما عوتب في ذلك اعتذر بأنه مجرد رأي رآه ، بل إنه خاف أن يتخذ ديناً ، ولكن بعد أن أتته موافقة من بعض الناس جزم بأن ما جاء به هو الحق ، وهذا يبين مدى تغلغل البدعة في قلوب أصحابها واعتضاد المتدعة بعضهم ببعض .

وكان من شأن ذر وأصحابه أن انتحلوا إماماً من أئمة المسلمين وزعموا موافقته لهم وهو : عطاء بن أبي رباح (٩٠) فقالوا : إنهم دخلوا عليه فعرضوا عليه قولهم وأنه قبله منهم ، وتبرأ عطاء من ذلك وقال : لا والله الذي لا إله إلا هو ما كان هذا ، مرتين أو ثلاثاً — (٩١). وربما كان اختيارهم لعطاء لبعده عن الكوفة موطن الإرجاء فقد كان من أهل مكة .

الثالث: أنه سالم الأفتس (٩٢)، ولا شك أنه من دعاة المرجئة إلا أن نسبة الأولية إليه لا تثبت ، ومن النصوص الواردة فيه ما جاء عن معقل بن عبد الله العبسي (٩٣) أنه قال : قدم علينا سالم الأفتس بالإرجاء فنفر منه أصحابنا نفاراً شديداً وكان أشدهم : ميمون بن مهران (٩٤) وعبد الكريم بن مالك (٩٥)، فأما عبد الكريم فإنه عاهد الله عز وجل ألا يأويه وإياه سقف بيت إلا المسجد (٩٦). وهكذا جميع النصوص الواردة فيه لا تصرح بأنه أول من قال بالإرجاء؛ وإنما تقتصر على بيان قدومه ودعوته للإرجاء .

وأما تحديد السنة أو العام الذي ظهر فيه الإرجاء فقد جاء عن قتادة (٩٧) قوله : إنما أحدث الإرجاء بعد هزيمة ابن الأشعث (٩٨). (٩٩)

وهزيمة ابن الأشعث كانت في سنة ثلاث وثمانين (١٠٠).

وكان مما ساعد على انتشار بدعة الإرجاء دخول كثير من الصالحين فيها ، يقول

٢٤٤ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج ١٨، ع ٣٦، ربيع الأول ١٤٢٧هـ

المغيرة بن مقسم (١٠١) — أحد تلاميذ إبراهيم النخعي — : لم يزل في الناس بقية حتى دخل عمرو بن مرة (١٠٢) في الإرجاء فتهاقت الناس فيه (١٠٣).

ومن أشهر من نسب من العباد إلى بدعة الإرجاء طلق بن حبيب (١٠٤)، وإبراهيم التيمي (١٠٥).

وتقلد حماد بن أبي سليمان القول بالإرجاء بعد وفاة شيخه إبراهيم النخعي، الذي نقلت عنه أقوال كثيرة في ذم المرجئة — ستأتي — ، وجاء في بعض الروايات أنه — أي حمادا — أول من قال بالإرجاء ؛ منها قول أبي إسحاق السبيعي : أول من تكلم بالإرجاء بالكوفة ذر الهمداني وحماد بن أبي سليمان (١٠٦).

وجاء عن الإمام أحمد: أن حمادا أول من تكلم بالإرجاء (١٠٧).

وذكر ابن تيمية أن أول من قال بالإرجاء: حماد بن أبي سليمان (١٠٨)، ولا شك أن الإرجاء عرف قبله وإنما تحمل هذه النصوص على أن أول من تكلم به ونصره من علماء الكوفة هو حماد بن أبي سليمان .

وكان حماد قد جلس إليه تلامذة إبراهيم النخعي — كما ذكر ذلك المغيرة تلميذه — فقال : حتى أحدث ما أحدث (١٠٩).

وسأله أحدهم فقال : ما هذا الرأي الذي أحدثت لم يكن على عهد إبراهيم النخعي ؟ فقال : لو كان حيا لتابعني عليه ؛ يعني الإرجاء (١١٠).

وقال شعبة : كنت مع زبيد (١١١) — من تلامذة إبراهيم النخعي — فمررنا بجماد فقال : تنح عن هذا فإنه قد أحدث (١١٢).

وكان منصور بن المعتمر (١١٣) يقول : حدثنا حماد قبل أن يحدث ما أحدث (١١٤).

وأما المغيرة فكان يقول : حدثنا حماد قبل أن يصبر مرجئا ، أو قبل أن يصيبه ما أصابه، أو ربما قال : حدثنا حماد من قبل أن يفسد (١١٥).

وهكذا انفض عنه أصحابه بعد أن تقلد القول بالإرجاء فلامه على ذلك معمر بن

راشد (١١٦)، فقال : قلت لحماد : كنت رأسا وكنت إماما في أصحابك فصرت تابعا ، فقال: إني أن أكون تابعا في الحق خير من أن أكون رأسا في الباطل(١١٧).

علق الذهبي على هذه الرواية بقوله : يشير معمر إلى أنه تحول مرجئا إرجاء الفقهاء ، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان ، ويقولون : الإيمان: إقرار باللسان ويقين في القلب ، والتزاع على هذا لفظي إن شاء الله(١١٨).

ويؤخذ من قول حماد : إني أن أكون تابعا في الحق خير من أن أكون رأسا في الباطل ، أنه مع قوله المخالف للنص والإجماع القديم حقيقة فإنه يعتقد (أنه متمسك بالنص والإجماع ، وهذا إذا كان مبلغ علمه واجتهاده، فالله يشبهه على ما أطاع الله فيه من اجتهاده ، ويغفر له ما عجز عن معرفته من الصواب الباطن)(١١٩).

وفيما تؤكد أكثر المصادر صدور القول عنه بالإرجاء بعد وفاة شيخه إبراهيم، إلا أن هناك رواية تشير إلى أن ذلك كان في حياة إبراهيم الذي قال — في هذه الرواية — : لا تدعو هذا الملعون يدخل علي بعد تكلم في الإرجاء — يعني حمادا —(١٢٠).

وهذه الرواية — إن صحت — فقد تكون وقت اختفاء إبراهيم عن الحجاج وذلك في أواخر حياة إبراهيم ؛ إنما المتفق عليه أن حماد بن أبي سليمان لم يصرح بهذا وقت طلبه وتلقيه للعلم من شيخه إبراهيم .

المبحث الرابع: موقف علماء عصره منه

سبقنا الإشارة في المبحث السابق إلى تفرق تلاميذ إبراهيم النخعي عن حماد بن أبي سليمان لما أحدث القول بالإرجاء، ولا غرو في موقفهم هذا، فقد سبقهم إلى ذلك شيخهم إبراهيم الذي جاء عنه ذم المرجئة في روايات عديدة منها قوله : إياكم وأهل هذا الرأي المحدث — يعني المرجئة — (١٢١).

وقال : الإرجاء بدعة (١٢٢).

وقال ذاما لهم : تركت المرجئة الدين أرق من ثوب سابري(١٢٣).

وجعل فتنهم أشد من فتنة الخوارج فقال : المرجئة أخوف عندي على أهل الإسلام من عدتهم من الأزارقة(١٢٤). وقال : الخوارج أعذر عندي من المرجئة (١٢٥).

وكان إذا بلغه عن رجل يتكلم في الإرجاء فناه عن مجالسته(١٢٦).

ولما بلغه عن إبراهيم التيمي أنه تكلم في ذلك ، سأل تلميذه المغيرة بن مقسم ؛ قال المغيرة : كان إبراهيم التيمي يدعو إلى هذا الرأي، فحدث بذلك إبراهيم النخعي، فأتيته ، فقال: أخبرني يا مغيرة هل يدعو إلى هذا الرأي أحدا، فإنه حلف لي بالله أن الله لم يطلع على قلبه أنه يرى هذا الرأي؟ وقد كنت سمعته يدعو إليه، ولكن جعلت لا أخبر إبراهيم النخعي (١٢٧) .

ولعل إبراهيم النخعي تأكد لديه قول إبراهيم التيمي بالإرجاء ،لأنه جاء في رواية أنه مر فسلم عليه، فلم يرد عليه(١٢٨).

ولم ينفرد إبراهيم بهذا الموقف فقد كان ديدن السلف التحذير من المبتدعة مهما كانت درجة بدعتهم؛ ومن أمثلة ذلك ما رواه أيوب السخيتاني أن سعيد بن جبير (١٢٩) رآه جالسا إلى طلق بن حبيب ، قال أيوب : وما أدركت بالبصرة أعبد منه ولا أبر بوالديه منه — يعني طلقا — وكان يرى رأي المرجئة ، فقال سعيد : ألم أرك جالسا إليه لا تجالسه . قال أيوب: وكان والله ناصحا وما استشرته ولكن يحق للمسلم إذا رأى من أخيه ما يكره أن يأمره وينهاه (١٣٠).

وكان سعيد لا يرد سلام ذر الهمداني، وهو أول من قال بالإرجاء كما مر في البحث السابق ، ويقول : إن هذا يجدد كل يوم دينا، لا والله لا أكلمه أبدا(١٣١).

والتزم تلاميذ إبراهيم بمنهجه من بعده ؛فكان الأعمش يلقي حمادا حين تكلم بالإرجاء، فلم يكن يسلم عليه(١٣٢).

ومر في البحث السابق قول شعبة : كنت مع زيد فمررنا بحماد، فقال : تنح عن هذا فإنه قد أحدث .

ولما ذهب إلى البصرة لم يسمع منه إلا النفر القليل ؛ قال حماد بن زيد (١٣٣): ولم يأته أيوب فلم نأته، وكنا إذا لم يأت أيوب أحدا لم نأته (١٣٤).

وقال سفيان الثوري : ما كنا نأتي حمادا إلا خفية من أصحابنا (١٣٥).

ولا يعني هذا هجر السلف كافة لحماد؛ بل كان شعبة يتردد عليه، ويحدثه بالأحاديث التي تبين فساد ما ذهب إليه ؛ منها قوله ﷺ (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) (١٣٦) ، قال شعبة : قلت لحماد بن أبي سليمان : هذا الأعمش وزبيد ومنصور حدثونا عن شقيق (١٣٧) — أبي وائل — عن عبد الله عن النبي ﷺ (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) فأبيهم تتهم ؟ أنتهم الأعمش ؟ أنتهم منصور ؟ ، كلهم حدثني عن أبي وائل . قال : لا ولكن أقم أبا وائل (١٣٨).

وربما أتاه من أتاه من السلف، وكرهوا أن يروا معه، كما قال شعبة : كنت أمشي مع حماد بن أبي سليمان، فتلقنا الحكم، فأقبل نحونا في السكة، فكرهت أن يلقانا، فترعت يدي من يد حماد، ودخلت دارا كراهية أن يراني الحكم مع حماد (١٣٩).

وقال معمر : كنا نأتي أبا إسحاق (١٤٠) فيقول : من أين جئتم ؟ فنقول : من عند حماد ، فيقول : ما قال لكم أخو المرجنة ؟ (١٤١).

وانعكس هدي حماد على أصحابه الذين عرفوا بالضوضاء، فكره السلف صنيعهم هذا ؛ جاء عن الشعبي أنه قال لما حاذى المسجد : لقد بغض إلي هؤلاء الآرائيون هذا المسجد حتى صار أبغض إلي من كناسة داري وكان في المسجد قوم رؤوس أموالهم الكلام (١٤٢).

وهؤلاء هم حماد وأصحابه ، ففي رواية أخرى أن الشعبي ذهب إلى المسجد، فإذا حماد وحوله أصحابه، وهم ضوضاء وأصوات ، فقال : والله لقد بغض إلي هؤلاء هذا المسجد حتى تركوه أبغض إلي من كناسة داري معاشر الصعافقة (١٤٣) فانصاع راجعا، ورجع من كان معه (١٤٤).

الفصل الثاني

مذهبه في الإيمان، وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : حقيقة الإيمان عند مرجئة الفقهاء، وعلاقته بالأعمال، وافتراق قولهم عن قول الجهمية.

المبحث الثاني : حكم دخول الزيادة والنقص في الإيمان عندهم .

المبحث الثالث : حكم الاستثناء عند مرجئة الفقهاء.

المبحث الرابع : حكم بدعة الإرجاء التي تكلم بها حماد.

المبحث الأول : حقيقة الإيمان عند مرجئة الفقهاء، وعلاقته بالأعمال، وافتراق قولهم عن قول الجهمية .

سبق في التمهيد الإشارة إلى طبقات المرجئة، وبيان قول مرجئة الفقهاء — الذين كان حماد بن أبي سليمان رأساً لهم — في الإيمان، وإنه قول باللسان واعتقاد بالجنان ؛ سئل الإمام أحمد بن حنبل عن المرجئة: من هم ؟ قال : من زعم أن الإيمان قول (١٤٥).

ولما قيل له عن المرجئة إنهم يقولون : إذا عرف الرجل بقلبه فهو مؤمن ، قال : المرجئة لا تقول هذا، بل الجهمية تقول بهذا ، المرجئة تقول : حتى يتكلم بلسانه وتعمل جوارحه ، والجهمية تقول إذا عرف ربه بقلبه وإن لم تعمل جوارحه، وهذا كفر إبليس قد عرف ربه فقال : (رب بما أغويتني) {الحجر ٣٩} قال السائل : فالمرجئة لم كانوا يجتهدون، وهذا قولهم ؟ قال : البلاء (١٤٦).

والمراد بعمل الجوارح عند المرجئة في هذا النص عن الإمام أحمد؛ أنهم يقولون : إن من أقر بالشهادتين وهو حقيقة المراد بالقول فقد عمل، كما هو قول شبابة (١٤٧) ، وقوله كما يقول الإمام أحمد هو أحيث قول قيل في الإيمان ، ولهذا بوب الخلال (١٤٨) لهذه المقولة وما في معناها بقوله (ومن قول المرجئة أن الإيمان قول باللسان، وعمل الجارحة ، فإذا قال بلسانه فقد عملت جوارحه وهذا أحيث قول لهم) (١٤٩) . فهذا هو المقصود بالعمل

عندهم، والرواية نفسها تفيد هذا فقد جاء في آخرها : (فالمرجئة لم كانوا يجتهدون وهذا قولهم؟ قال : البلاء) أي كيف يجتهدون ويأتون بالعمل بالجوارح، وهم يقولون: إنه ليس من الإيمان .

وقال الفضيل بن عياض: يقول أهل الإرجاء: الإيمان قول بلا عمل ، ويقول الجهمية: الإيمان المعرفة بلا قول ولا عمل ، ويقول أهل السنة : الإيمان المعرفة والقول والعمل ، فمن قال : الإيمان قول وعمل فقد أخذ بالوثيقة ، ومن قال : الإيمان قول بلا عمل فقد خاطر؛ لأنه لا يدري أيقبل إقراره أو يرد عليه بذنوبه(١٥٠).

فمرجئة الفقهاء لم ينقل عنهم أنهم قالوا : إن الإيمان مجرد تصديق القلب ، فهذا قول الجهمية الذين أطلق السلف القول بتكفيرهم ،أما هؤلاء المرجئة فلم يكن قولهم مثل قول جهنم؛ بل عندهم أن الإنسان لا يكون مؤمنا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعندهم أن إبليس وفرعون كفار مع تصديق قلوبهم (١٥١).

وخلافهم مع أهل السنة إنما هو في دخول أعمال الجوارح في الإيمان، فهم يرون أن الأعمال ليست منه، ذلك أن أصل الإيمان هو ما في القلب، وهو يكون تاما بدون شيء من الأعمال ، وإن كان يدعو إلى فعل الطاعة ويقضي ذلك ، ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه ، بمنزلة السبب مع المسبب ، ولا يجعلونها لازمة له ، وهي — أي الأعمال عندهم — قد تسمى إيمانا مجازا لأنها دليل عليه ، وثمره له ، ومعلولة له ، ولما كان هذا قولهم فقد قالوا : لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئا من الإيمان، إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء ، فيكون شيئا واحدا يستوي فيه البر والفاجر .

وبين ابن تيمية أن هؤلاء المرجئة يجادلون في أعمال القلوب، وموقفهم منها؛ ذلك أنهم إذا لم يدخلوها لزمهم قول جهنم ، وإن أدخلوها لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضا فإنها لازمة لها (١٥٢) .

ولقولهم بعدم التلازم بين إيمان القلب والأعمال الظاهرة صاروا يقدرون مسائل يمتنع وقوعها؛ لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب ؛ مثل أن يقولوا : رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في قلب أبي بكر وعمر، وهو لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه

وأخته، ويشرب الخمر ، يقولون : هو مؤمن تام الإيمان .(١٥٣)

ويرد عليهم بأن الإيمان الذي في القلب يستلزم الأمور الظاهرة من الأقوال والأعمال الظاهرة ، كما أن القصد التام مع القدرة يستلزم وجود المراد ، فيمتنع وجود الإيمان الواجب في القلب من غير ظهور موجب ذلك ومقتضاه ، فالموجب لازم لموجبه والمعلول لازم لعلته ، وإذا نقصت الأعمال الظاهرة الواجبة كان ذلك لنقصان ما في القلب من الإيمان ، فلا يتصور مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن تعدم الأعمال الظاهرة الواجبة ، بل يلزم من وجود هذا كاملا وجود هذا كاملا ، كما يلزم من نقص هذا نقص هذا ؛ فتقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من قول و عمل، كتقدير موجب تام بلا موجبه، وعلّة تامة بلا معلولها وهذا مُمتنع(١٥٤).

وهذه الشبهة دخلت على من قال من الفقهاء بأن تارك الصلاة لا يقتل إذا أقر بالوجوب وامتنع عن أدائها، أو يقتل مع إسلامه، فالشبهة التي دخلت عليه كما يقول ابن تيمية هي (التي دخلت على المرجئة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الحازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون عن قتله من الفقهاء بنوه على قولهم في مسألة الإيمان، وأن الأعمال ليست من الإيمان)(١٥٥).

المبحث الثاني: حكم دخول الزيادة والنقص في الإيمان عندهم

كان من اعتقادات المرجئة كافة أن الإيمان لا يتبعض؛ فلا يمكن أن يذهب بعضه ويبقى بعضه؛ لأن ذلك يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكفر ، واعتقدوا الإجماع على نفي ذلك(١٥٦)؛ ذلك أن الإيمان عندهم — كما سبق — شيء واحد والأعمال غير داخله فيه .

وهذا الإجماع ليس خاصا بالمرجئة فحسب؛ بل هو عام لجميع الطوائف المخالفة لأهل السنة في الإيمان، والقول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص أصل مشترك بينهم ؛ قال ابن تيمية : (وأصل نزاع الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم؛ أنهم جعلوا الإيمان شيئا واحدا إذا زال بعضه زال جميعه ، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه ، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه) (١٥٧).

وتبعاً لذلك نفى مرجئة الفقهاء دخول الزيادة والنقص في الإيمان، وأما ما جاء في القرآن من إطلاق لفظ الزيادة فقالوا فيه : أي أنه كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها فانضم هذا التصديق إلى التصديق الذي كان قبله ، لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقي الإيمان يتفاضل عندهم ؛ بل إيمان الناس كلهم سواء ، إيمان السابقين الأولين كأبي بكر وعمر وإيمان أفجر الناس كالحجاج وأبي مسلم الخراساني(١٥٨) وغيرهما (١٥٩).

وأما النقص في الإيمان فتتفرق المرجئة عموماً — ومرجئة الفقهاء خصوصاً — من هذا اللفظ أعظم من نفورها من لفظ الزيادة ، لأنه إذا نقص لزم ذهابه كله عندهم؛ وهذا بناء على اعتقادهم أنه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر ، أو ما هو إيمان وما هو كفر ، واعتقادهم — كما سبق — الإجماع على ذلك بين المسلمين(١٦٠).

وقد أنكر السلف مقالة المرجئة وجاء ذلك في عبارات كثيرة عنهم منها ؛ ما قاله وكيع (١٦١): ترى إيمان الحجاج بن يوسف مثل إيمان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ؟ (١٦٢).

وكان الأوزاعي (١٦٣) ومالك — في أصح الروايتين عنه — (١٦٤) وسعيد بن عبد العزيز(١٦٥) يقولون : ليس للإيمان منتهى ، هو في زيادة أبداً، وينكرون على من يقول : إنه مستكمل الإيمان، وأن إيمانه كإيمان جبريل — عليه السلام —(١٦٦).

وقال الفضيل بن عياض : يا سفيه ما أجهلك ، ألا ترضى أن تقول أنا مؤمن حتى تقول : أنا مستكمل الإيمان ، لا والله لا يستكمل العبد الإيمان حتى يؤدي ما فرض الله عليه ، ويجتنب ما حرم الله عليه، ويرضى بما قسم الله عز وجل له، ثم يخاف مع ذلك أن لا يقبل منه(١٦٧).

ولما سأل عطاء بن رباح ابن له فقال : يا أبتاه إن أصحابنا لنا يزعمون أن إيمانهم كإيمان جبريل — عليه السلام — ؟ قال : يا بني كذبوا ليس إيمان من أطاع الله عز وجل كإيمان من عصى الله تعالى(١٦٨).

وحكى البغوي إجماع السلف على القول بتفاضل الإيمان؛ فقال: «واتفقوا على تفاضل أهل الإيمان في الإيمان وتباينهم في درجاته»، قال ابن أبي مليكة (١٦٩): «أدرت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم من أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل (١٧٠)».

فهذه النصوص جميعها ترد على من قال من المرجحة إن الإيمان شيء واحد، وإن الأعمال غير داخله فيه، وإنه غير قابل للزيادة أو النقص، وبين السلف أن الزيادة في الإيمان هي الزيادة في الأعمال؛ سبق في التمهيد نقل قول عمير بن حبيب - رضي الله عنه - لما سئل: الإيمان يزيد وينقص، ما زيادته وما نقصانه؟ فقال: «إذا ذكرنا الله عز وجل وحده وخشيناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا وضعنا ونسينا فذاك نقصانه (١٧١)».

ولما سئل الإمام أحمد عن الرجل يقول: الإيمان قول، قال: «إذا جاء بالقول نقول: فالقول: سبحان الله ولا إله إلا الله، وإنما تنقص الأعمال وتزيد، من أساء نقص من إيمانه، ومن أحسن زيد في إيمانه».

وقال أيضا: الإيمان بعضه أفضل من بعض، يزيد وينقص، وزيادته في العمل، ونقصانه في ترك العمل، لأن القول هو مقر به (١٧٢)

ومن قال بزيادة الإيمان ونقصانه عند السلف فقد خالف وجانب قول المرجحة؛ قال الإمام أحمد لما سئل عن من قال: الإيمان يزيد وينقص؟ قال: «هذا برئ من الإرجاء (١٧٣)».

وأما شبهة المرجحة الأساسية وهي: دعواهم أن الإيمان إذا كان مركبا من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة، لزم زواله بزوال بعضها لأنه يلزم أن يكون الرجل مؤمنا بما فيه من الإيمان كافرا بما فيه من الكفر، فيقوم به كفر وإيمان وهذا بزعمهم خلاف الإجماع؛ فقد ناقش ابن تيمية هذه الشبهة وبين خطأهم في نقاط أهمها:

● الحقيقة الجامعة لأموار إذا زال بعضها فقد يزول سائرهما وقد لا يزول، على أن ذلك المركب لم يبق كما كان قبل زوال بعضه، وهذا مثل الإيمان، ولا يلزم زوال الاسم بزوال بعض الأجزاء؛ ثبت عنه ﷺ وأنه قال: «(الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول: لا

إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان (١٧٤) وإذا زالت الإماطة لم يزل اسم الإيمان ، وقد قال ﷺ (يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان) (١٧٥) فأخبر أنه يتبعض ويبقى بعضه ، وأن بعض الإيمان يزول ويبقى بعضه .

• أن التصديق الذي في القلب يقتضي عمل القلب وموجه فلا بد في أصل الإيمان من قول القلب وعمله ، مثل : حب الله ورسوله ، وإلا فمجرد التصديق مع البغض لله ولرسوله ليس إيمانا باتفاق المسلمين ، فالتصديق بالحق أصل القول ، والحجة له أصل العمل ، وإذا قام هذان بالقلب لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال والأعمال الظاهرة .

• أن الواجب من الإيمان يختلف باختلاف أمور منها : حال نزول الوحي من السماء ، وحال المكلف في البلاغ وعدمه ، وهذان يتنوع بهما نفس التصديق ، ويختلف أيضا باختلاف حال المكلف من القدرة أو العجز ونحو ذلك ، فإذا كان نفس ما وجب من التصديق في الشريعة الواحدة يختلف ويتفاضل ، فإن الإنسان إذا أتى ببعض ما يجب عليه دون بعض ، كان قد تبعض ما أتى فيه من الإيمان كتبعض سائر الواجبات (١٧٦) .

هذا وتفاضل الناس في الإيمان — كما قال ابن تيمية — من وجهين : من جهة أمر الرب ، ومن جهة فعل العبد ، أما الأول فليس الإيمان الذي أمر به كل شخص من المؤمنين هو الإيمان الذي أمر به غيره ، فعلى سبيل المثال أمر المؤمنون في أول الأمر بوجوب استقبال بيت المقدس ثم صار من الإيمان تحريم استقباله ووجوب استقبال الكعبة ، وكذا من وجب عليه الحج أو الزكاة أو الجهاد يجب عليه من الإيمان المفصل ما لا يجب على غيره إلا مجملا ، وكذا يجب على الملائكة من الإيمان ما لا يجب على البشر ، ويجب على الأنبياء من الإيمان ما لا يجب على غيرهم ، ومثلهم العلماء والأمراء يجب عليهم ما لا يجب على غيرهم من العمل ولتصديق والإقرار ، وأما الثاني — وهو فعل العبد — فالناس يتفاضلون فيه فليس إيمان السارق والزاني وشارب الخمر كإيمان غيرهم ، ولا إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أخل ببعضها (١٧٧) .

المبحث الثالث: حكم الاستثناء عند مرجئة الفقهاء

كان من ثمرات منع مرجئة الفقهاء للتفاضل في الإيمان وقولهم : إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وإخراجهم العمل من الإيمان؛ قولهم بمنع الاستثناء في الإيمان ؛ قال سفيان الثوري : خالف المرجئة في ثلاث: نحن نقول : الإيمان قول وعمل ، وهم يقولون : قول بلا عمل ، ونحن نقول : يزيد وينقص ، وهم يقولون : لا يزيد ولا ينقص ، ونحن نقول : نحن مؤمنون بالإقرار ، وهم يقولون : نحن مؤمنون عند الله (١٧٨). ولأهمية هذه المسألة عند السلف فقد رأوا أن ترك الاستثناء أصل الإرجاء (١٧٩).

وعلل المرجئة تحريمهم للاستثناء في الإيمان بأنه لا يصح تعليقه على الشرط ، لأن المعلق على الشرط لا يوجد إلا عند وجوده ، وشرط المشيئة الذي يترجاه القائل لا يتحقق حصوله إلى يوم القيامة ، فإذا علق العزم بالفعل على التصديق والإقرار فقد ظهرت المشيئة فلا معنى للاستثناء ، ولأن الاستثناء عقيب الكلام يرفع الكلام ، وربما يتوهم هذا القائل القارن بالاستثناء على الإيمان بقاء التصديق وذلك يزيله. ورد ابن تيمية رحمه الله بأن تعليبهم في المسألة إنما يتوجه فيمن يعلق إنشاء الإيمان على المشيئة كالذي يريد الدخول في الإسلام فيقال له : آمن ! فيقول : أنا أؤمن إن شاء الله ، أو آمنت إن شاء الله ، أو أسلمت إن شاء الله ، أو أشهد إن شاء الله أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، على أن الذين استثنوا من السلف والخلف لم يقصدوا الإنشاء ، وإنما كان استثنائهم في إخبارهم عما قد حصل لهم من الإيمان (١٨٠) .

وكان هؤلاء المرجئة يسمون الذين يستثنون : الشكاكة ؛ سئل حماد بن أبي سليمان : كان إبراهيم — أي النخعي — يقول بقولكم في الإرجاء ؟ فأجاب : لا ، كان شاكاً مثلك (١٨١)؛ ذلك أنهم لما كانوا يقولون : الإيمان هو الإيمان الموجود فينا ونحن نقطع بأننا مصدقون، كانوا يرون الاستثناء شكا (١٨٢).

وقد بين السلف أن الاستثناء على العمل الذي يقولون بدخوله في الإيمان ؛ قال الإمام أحمد : إنما نصير الاستثناء على العمل لأن القول قد جئنا به ، فلو كان الأمر كما تقول المرجئة

أن الإيمان قول ثم استثنى بعد على القول لكان الاستثناء قبيحا ولكن الاستثناء على العمل (١٨٣).

وأنكر السلف على المرجئة — عموما — سؤال الناس : هل أنت مؤمن ؟ ، قال إبراهيم النخعي : سؤال الرجل : أمؤمن أنت ؟ بدعة (١٨٤).

وهذه البدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم بأن الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر فلما علم السلف أن هذا مقصدهم صاروا يكرهون الجواب أو يفصلون فيه ، (١٨٥) كان سفيان بن عيينة إذا سئل : أمؤمن أنت ؟ إن شاء لم يجبه ، وإن شاء قال : سؤالك إياي بدعة ، ولا أشك في إيماني (١٨٦) .

وكانوا يرون أن هذه المسألة من فضول المسائل، فهي على أحسن الأحوال من باب التكلف، فيحسن تركها ؛ كتب رجل إلى الأوزاعي : أمؤمن أنت حقا ؟ فكتب إليه : كتبت إلي تسألني أمؤمن أنت حقا ؟ والمسألة في هذا بدعة ، والكلام فيه جدل ، ولم يشرحه لنا سلفنا ولم نكلفه في ديننا ، سألت : أمؤمن حقا ؟ فلعمري لئن كنت على الإيمان فما تركي شهادتي لها بضائري ، وإن لم أكن عليه فما شهادتي لها بنافعتي، فقفت حيث وقفت بك السنة ، وإياك والتعمق في الدين ، فإن التعمق ليس من الرسوخ في العلم ، فإن الراسخين في العلم قالوا حيث تناهى علمهم : آمننا به كل من عند ربنا (١٨٧) .

وكان إبراهيم النخعي من أشد الناس مخالفة للمرجئة — كما سبق من أقواله — هو وأمثاله من أصحاب ابن مسعود كعلقمة والأسود وغيرهم ، وكانوا ممن يستثنون في إيمانهم ، وكلهم يجيب إذا سئل : أمؤمن أنت ؟ فيقول : أرجو إن شاء الله (١٨٨)؛ وهم في هذا متبعون لابن مسعود — رضي الله عنه — الذي أنكر على من قال : أنا مؤمن ، وقال له : قل إني في الجنة (١٨٩).

ولا تعني هذه النقول أن السلف كانوا يوجبون الاستثناء في الإيمان ، فقد جاءت روايات عنهم تفيد أنهم لا يرون بأسا في تركه ؛ قال الإمام أحمد : الاستثناء مخافة واحتياطاً ، فقليل له : كأنك لا ترى بأسا أن لا يستثنى ؟ فقال : إذا كان ممن يقول : الإيمان قول وعمل

يزيد وينقص فهو أسهل عندي(١٩٠).

وسئل عن رجل يقول : الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولكن لا يستثني أمرجى ؟

قال : أرجو أن لا يكون مرجئنا(١٩١).

فمن لم يستثن وقال : أنا لا أشك في إيمان قلبي فلا جناح عليه، إذا لم يترك نفسه ويقطع بأنه عامل كما أمر، وقد تقبل الله عمله ولم يقل : إن إيمانه كإيمان جبريل وأبي بكر وعمر ، ونحو ذلك من أقوال المرجئة (١٩٢) .

وسئل أحمد أيضا عن الاستثناء في الإيمان ، فقال : نعم ، الاستثناء على غير معنى

شك واحتياطاً للعمل(١٩٣).

فهذه الرواية تفيد أن الاستثناء يمنع إذا كان على وجه الشك في الإيمان، لأنه يحرم في

هذه الحالة (١٩٤).

وقال الأصهباني(١٩٥): ويكره لمن حصل منه الإيمان أن يقول : أنا مؤمن حقا

ومؤمن عند الله ، ولكن يقول : أنا مؤمن أرجو، أو مؤمن إن شاء الله أو يقول : آمنت بالله ورسله ، وليس هذا على طريق الشك في إيمانه، لكنه على معنى أنه لا يضبط أنه قد أتى بجميع ما أمر به وترك جميع ما نهي عنه، خلافاً لمن قال : إذا علم من نفسه أنه مؤمنجاز أن يقول : أنا مؤمن حقا(١٩٦).

وحكى البغوي إجماع السلف على كراهية أن يقول الرجل أنا مؤمن حقا ، بل يقول :

أنا مؤمن ، ويجوز أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله ، لا على معنى الشك في إيمانه، واعتقاده من حيث علمه بنفسه؛ فإنه على يقين وبصيرة، بل على معنى الخوف من سوء العاقبة، وخفاء علم الله تعالى فيه عليه ، والاستثناء يكون في المستقبل وفيما خفي عليه أمره لا فينا مضى وظهر ، ولو قال : أنا مؤمن من غير استثناء يجوز؛ لأنه مؤمن بالله وملائكته ورسله مقرر بما من غير شك(١٩٧).

فالحاصل أن للاستثناء عند السلف ثلاث حالات :

الوجوب: وأشهر من قال به اللالكائي (١٩٨) فقد بوب بابا قال فيه : (سياق ما

ذكر من كتاب الله وما روي عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين من بعدهم والعلماء الخالفين لهم في وجوب الاستثناء (١٩٩) ولعل هذا كان لمقابلة قول المرجئة في التحريم .

التحريم : وذلك إذا كان على وجه الشك — كما سبق من النصوص الدالة على هذا، وكذلك إذا كان على وجه الإنشاء ؛ قال ابن تيمية : (وما أعرف أحدا أنشأ الإيمان فعلقه على المشيئة ، فإن الأصل أنه إنما يعلق بالمشيئة ما كان مستقبلا ، فأما الماضي والحاضر فلا يعلق بالمشيئة) (٢٠٠) .

الجواز : وذلك في حالة إذا أخبر عن نفسه بأنه مؤمن كما يخبر عن نفسه بأنه بر تقي، فقول القائل : أنت مؤمن ؟ هو عندهم كقوله : هل أنت بر تقي ؟ فإذا قال : أنا بر تقي، فقد زكى نفسه ، فيقول : إن شاء الله ، وقصده أن لا يزكي نفسه وأن لا يقطع أنه عمل عملا كما أمر فقبل منه ، أو أنه لا يدري أهو ممن يستوجب ما وصف الله به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا ؟ فلا يشهد على نفسه بحقيقة الإيمان وكماله . أو إن أراد إن إيماني حاصل بمشيئة الله، وكذلك إذا كان مقصوده إني لا أعلم بماذا يختم لي؛ كما قيل لابن مسعود : إن فلانا يشهد أنه مؤمن ، قال : فليشهد أنه من أهل الجنة ، فهذا مراده إذا شهد أنه مؤمن عند الله يموت على الإيمان ، فالاستثناء هنا على مستقبل الأعمال وعلى الخاتمة وبقية الأعمار (٢٠١) .

وهذا المأخذ أخذ به الأشاعرة في الاستثناء، ولا يعني هذا موافقتهم للسلف في هذا الباب، ذلك أنهم كما سبق في التمهيد قالوا في الإيمان : إنه التصديق فهو شيء واحد عندهم ، والإيمان المطلق عندهم هو ما تحصل به الموافقة، والاستثناء يعود إلى ذلك، لا إلى الكمال والنقصان والحال الحاضر، بل عندهم أن الإنسان يعلم من حاله الآن أنه كامل الإيمان ويجزم بذلك ، ولكنه يستثنى لأنه لا يعلم هل يموت على الإيمان أم لا ؟ فالإيمان عندهم لا يتفاضل ولا يشك الإنسان في الموجود منه ولكنه يشك في المستقبل ، والاستثناء بهذا المعنى لم يقل به السلف، فمن قال به لا يلزم أن يكون قد قال بقول السلف (٢٠٢) .

المبحث الرابع: حكم بدعة الإرجاء التي تكلم بها حماد

سبق في الفصل الأول ذكر تحذير الأئمة من بدعة الإرجاء التي قال بها حماد، وبيان هجرهم له، ومع أنه نسب إلى الإرجاء — كما سبق — قوم من المشاهير؛ وهم من أهل الفقه والعبادة إلا أن أهل السنة تكلموا في ذم المرجئة تنفيراً من مقالتهم، على أن أئمة السلف لم يكفر أحد منهم أحداً من مرجئة الفقهاء؛ بل جعلوا هذه البدعة أخف البدع، وعدوها من بدع الأقوال والأفعال لا من بدع العقائد، وقد نص الإمام أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة (٢٠٣).

من ذلك ما رواه الخلال بسنده أن الإمام أحمد سئل: هل تخاف أن يدخل الكفر على من قال: الإيمان قول بلا عمل؟ فقال: لا يكفرون بذلك.

وروى أيضاً عنه — رحمه الله — قوله: لا يعجبنا أنا مؤمن حقاً، ولا نكفر من قاله (٢٠٤).

وعلى ابن تيمية عدم تكفير الأئمة لمن قال يارجاء الفقهاء بقوله: (وكانت هذه البدعة أخف البدع فإن كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم) (٢٠٥). فهذه العبارة تشير إلى أن خلاف حماد بن أبي سليمان مع أئمة السلف في جوانب كثيرة من هذه المسألة خلاف أو نزاع لفظي، هذا إذا كان الكلام فيما يتعلق بالأحكام وخصوصاً أحكام أهل الوعيد، فهؤلاء — أي مرجئة الفقهاء — متفقون مع أئمة أهل السنة على أن الله أراد من العباد القول والعمل، وأن الإيمان بدون العمل المفروض يكون صاحبه مستحق للذم والعقاب، فأصحاب الذنوب عندهم داخلون تحت الذم والوعيد، على رغم قولهم إن إيمانهم كامل كإيمان الأنبياء؛ ثم إنهم يقولون: إن من أهل الكبائر من يدخل النار — كما يقول أهل السنة — ومتفقون معهم على أن الموحد لا يخلد في النار، فليس بينهم نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنا وظاهراً بما جاء به الرسول ﷺ، وبما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء (٢٠٦).

كما أنهم يشبتون الشفاعة في أصحاب الكباثر، وأنه بشفاعة الرسول ﷺ يخرج منهم من النار من شاء الله أن يخرج، كذلك متفقون مع أهل السنة على أن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب لا يزول عنهم اسم الإيمان بالكلية، وهم متفقون مع أئمة أهل السنة كما قال ابن تيمية على ذم المرجئة الغلاة (الذين لا يوجبون الفرائض ولا اجتناب الحارم، بل يكتفون بالإيمان) فالتراع (في هذا كان بين أهل العلم والدين من جنس المنازعة في كثير من الأحكام، وكلهم من أهل الإيمان والقرآن) (٢٠٧).

كذلك الخلاف لفظي عند ابن تيمية بشرط قولهم بالتلازم بين الظاهر والباطن، فإذا قالوا: إن العمل ليس من الإيمان لكنه (من لوازم الإيمان الواجب الذي في القلب وموجباته، كان عدم اللازم موجبا لعدم الملزوم، فيلزم من عدم الظاهر عدم الباطن، فإن قالوا بهذا كان التراع لفظيا، وإن قالوا بأنه يستقر الإيمان التام الواجب في القلب مع إظهار ما هو كفر وترك جميع الواجبات الظاهرة وافقوا قول جهم وأتباعه، وناقضوا قولهم السابق إن الظاهر لازم له وموجب له، وصار حقيقة قولهم: إن الظاهر يقارن الباطن تارة ويفارقه أخرى، فليس بلازم له، ولا موجب ومعلول له، ولكنه دليل إذا وجد دل على وجود الباطن، وإذا عدم لم يدل على العدم) (٢٠٨).

وأشار — رحمه الله — إلى أن الخطأ في (اسم الإيمان ليس كالخطأ في اسم محدث، ولا كالخطأ في غيره من الأسماء؛ إذ كانت أحكام الدنيا والآخرة متعلقة باسم الإيمان والإسلام والكفر والنفاق) (٢٠٩).

وأما إذا كان الكلام في مسألة الإيمان في جانب الأسماء والأحكام معاً؛ فيؤكد ابن تيمية أن الخلاف قد يكون معنوياً لا لفظياً فقط، قال رحمه الله: (ثم بعد ذلك تنازع الناس في اسم المؤمن والإيمان نزاعاً كثيراً منه لفظياً، وكثير منه معنوي، .. كتنازعهم في الإيمان هل يزيد وينقص؟ وهل يستثنى فيه أم لا؟ وهل الأعمال من الإيمان أم لا؟ وهل الفاسق الملى مؤمن كامل الإيمان أم لا؟) (٢١٠).

كذلك الخلاف حقيقي في أمور تتعلق بالأحكام مثل حكم التارك للعمل بالكلية، فهم حسب أصولهم لا يقولون بكفره، والإمام الشافعي وغيره حكوا الإجماع على كفره، ذلك أن ترك العمل عند مرجئة الفقهاء ليس كفرا بذاته؛ بل علامة على عدم الإيمان عندهم، فالإيمان عندهم كما سبق (له لوازم ودلائل فيستدل بعدمه على عدمه) (٢١١) والعمل عند أهل السنة قد يكون كفرا لذاته، ويكون فاعله كافرا مع تحقق الشروط وانتفاء الموانع.

وإذا كان الخلاف والتزاع في جوانب كثيرة من هذه المسألة لفظيا؛ فكيف يوفق بين هذا الأمر، وبين ما سبق من هجر علماء أهل السنة لحماد ولمن قال بقوله، وتحذيرهم من بدعته؟

فالجواب على هذا: أن التزاع وإن قيل عنه إنه لفظي فإن له مفاصد منها: أنه قد يؤدي إلى عدوان إحدى الطائفتين على الأخرى، ثم الافتراق بسبب ذلك، وهذا أمر مذموم، كما أن قول مرجئة الفقهاء — وهم من أهل العلم والإيمان — قد يصير ذريعة إلى بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء الغالين فيه، ومن ثم يؤدي إلى ظهور الفسق والمعاصي؛ بأن يقول قائلهم: أنا مسلم حقا كامل الإيمان والإسلام، ولي من أولياء الله، ومن ثم لا يبالي بما يكون منه من المعاصي، وبهذا قال غلاة المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله، وقالوا: لا نعلم أحدا من أهل الكبائر يدخل النار؛ فهكذا تغلظ أمر الإرجاء بما زيد فيه من البدع الغليظة (٢١٢).

ثم لا شك أن التزام اللفظ الوارد المطابق للكتاب والسنة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لأن الخطأ اليسير في اللفظ — كما هو عند مرجئة الفقهاء — صار سببا لخطأ عظيم في العقائد والأعمال — مثل قول المرجئة الغلاة — فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء — أول ظهوره — من السلف (٢١٣).

وأما المرجئة الغلاة فقد ذكر السلف أن أقوالهم كفر، وممن نص على ذلك ابن بطنة (٢١٤) فقد قال بعد أن ذكر أقوالهم مثل: أن الله فرض على العباد الفرائض ولم يرد منهم أن يعملوها، وليس بضائر لهم أن يتركوها، وحرّم عليهم المحارم فهم مؤمنون وإن

ارتكبوها ، وأن المعرفة بالله إيمان يغني عن الطاعة ، وأن من عرف الله تعالى بقلبه فهو مؤمن ؛ قال — رحمه الله — : وكل هذا كفر وضلال وخارج بأهله عن شريعة الإسلام ، وقد أكفر الله القائل بهذه المقالات في كتابه والرسول ﷺ في سنته وجماعة العلماء باتفاقهم (٢١٥) .

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة على خاتم أنبيائه ، وبعد فقد كان أهم ما تضمنه هذا البحث ما يلي :

١. أجمع السلف على دخول الأعمال في مسمى الإيمان، على أن أعمال القلوب هي أهم الأعمال، وأعمال الجوارح تبع لها ، وأنه — أي الإيمان — يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .
٢. خالف في ذلك المبتدعة فذهبت الوعيدية — ويمثلهم الخوارج والمعتزلة — إلى أن الإيمان هو مجموع الطاعات، وأنه لا يقبل الزيادة والنقصان، ويرون انتفاء إيمان مرتكب الكبيرة ، وأنه مخلد في النار ، والمقابلون لهؤلاء المرجئة — على تعدد أصنافها الذين يؤخرون العمل عن مسمى الإيمان .
٣. كان حماد بن أبي سليمان من صغار التابعين، ولازم إبراهيم النخعي الذي كان من أعلام التابعين، وكان حماد من أئمة أصحابه، وقد أوصى تلاميذه به مما يبين مكانته عند شيخه ، ومن أشهر تلاميذ حماد : الإمام أبو حنيفة .
٤. عرف إرجاء الفقهاء قبل حماد، واختلف في أول من تكلم به على أقوال أصحابها أنه ذر الهمداني ، وكان بدء انتشار الإرجاء بعد فتنة ابن الأشعث سنة ثلاث وثمانين للهجرة، وساعد على انتشار هذه البدعة دخول كثير من الصالحين فيها ، وتقلد حماد القول بالإرجاء بعد وفاة شيخه إبراهيم ، وما نسب إلى الأئمة من أقوال تفيد أنه أول من تكلم به تحمل على أنه أول من نصره من فقهاء الكوفة .

٥. جاءت نصوص كثيرة من السلف تنفر من مذهب المرجئة، وتنهاى عن مجالسة أصحاب هذا الرأي، وتأمروهم بحجرهم، مع أن كثيرا من العباد قد دخلوا فيها، فالعبادة والتسك بمجردها لا تعني شيئا، وإنما ينظر إلى موافقة القول للكتاب والسنة، وهذا ما كان من أئمة السلف المعاصرين لحماة فقد انفض عنه أصحابه بعد أن صرح بمذهبه؛ على ما كان عليه من مكانة عندهم بعد وفاة شيخهم إبراهيم، ومن كان يأتيه منهم كان يأتيه خفية ويكره أن يرى معه.
٦. كان قول مرجئة الفقهاء في الإيمان أنه قول باللسان واعتقاد بالقلب، فليسوا مثل الجهمية الذين يقولون إن الإيمان هو مجرد المعرفة، وخلاف مرجئة الفقهاء يتركز في مسألة دخول الأعمال في مسمى الإيمان؛ فيمنعونه مع قولهم إنها ثمرة له، وقد تسمى إيمانا مجازا لأنها دليل عليه؛ لذا قالوا: لا تذهب الكبائر شيئا من الإيمان.
٧. كذلك لما كان من اعتقادهم أن الإيمان لا يتبعص، والأعمال غير داخله فيه فقد قالوا: إنه لا يزيد ولا ينقص، وإيمان الناس كلهم عندهم سواء.
٨. تبعا لذلك فإنهم لا يستثنون في الإيمان ويحرمونه، وسموا الذين يستثنون في إيمانهم الشكاكة. ورد السلف بأن الاستثناء إن كان للشك فيحرم، ولكن السلف كانوا يستثنون للعمل، ولترك التزكية، وأن الإنسان لا يقطع بأنه عمل عملا كما أمر فتقبل منه، أو لأنه لا يعرف هل أتى بالإيمان المطلق الكامل؟ فهذا مأخذهم في الاستثناء رحمهم الله.
٩. كانت هذه البدعة من أحف البدع عند السلف، ولم يكفروا القائلين بها، ذلك أن خلاف حماد مع السلف في جوانب كثيرة منه خلاف لفظي، فالتافتان — السلف ومرجئة الفقهاء — متفقتان على أحكام أهل الوعيد، وأن الله أراد من العباد القول والعمل، وأن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم، ومن أهل الكبائر من يدخل النار، ولكنه لا يخلد فيها وهم يشنون الشفاعة، كذلك الخلاف لفظي عند ابن تيمية بشرط قولهم بالتلازم بين الظاهر والباطن، وإذا كان الكلام في جانب الأسماء والأحكام معا فالخلاف معنوي

١٠. على أن الخلاف وإن كان في جوانب كثيرة منه خلافا لفظيا فإنه مكروه ؛ لأنه يؤدي إلى مفاسد عديدة منها : الافتراق ، أو أن يكون ذريعة إلى بدع أكبر فتغلظ البدعة ، فلذلك كان منهج السلف إنكار البدع في أول ظهورها، وهجران أصحابها وإن كانوا فضلاء كما فعلوا مع حماد بن أبي سليمان . والتزام اللفظ الوارد في الكتاب والسنة هو الصواب والخطأ اليسير يصير سببا لخطأ عظيم .

أسأل الله أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..



الهوامش والتعليقات

- (١) ينظر : عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، السنة ، تحقيق ودراسة : محمد بن سعيد القحطاني ، رمادي للنشر ، المؤمن للتوزيع ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ٥١٤١٤ ، ١٩٩٠م ، ٣٠٧/١ وما بعدها ، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد ابن بطة العكري الحنبلي ، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تحقيق ودراسة : رضا بن نعيان معطي ، دار الراجية ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤م ، ١٤١٥هـ - ٨١٤/٢ ، أبو بكر أحمد بن هارون بن يزيد الخلال، السنة، دراسة وتحقيق عطية الزهراني - دار الراجية - الرياض . الطبعة الثانية ١٩٩٤م - ١٤١٥هـ ، ٥٦٦ ، ٦٠٨ ، ٥٨٠ ، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري ، الشريعة ، تحقيق محمد حامد الفقي مطبعة السنة المحمدية - مصر - ١٣٦٩ - ١٩٥٠م ، ص ١١٩ ، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني ، الحججة في بيان الحججة وشرح عقيدة أهل السنة تحقيق ودراسة محمد بن محمود أبو رحيم ، دار الراجية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ٥١٤١١ ، ١٩٩٠م ، ٤٠٥ ، ٤٠٦/١ ، الحافظ أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم - تحقيق أحمد سعد حمدان - دار طيبة - الرياض ، ٨٥٥/٥ وما بعدها .
- (٢) ينظر : الآجري ، الشريعة ، ١٣١ ، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى جمع وترتيب ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد - دار عالم الكتب - الرياض - طبعة ١٤١٢ - ١٩٨١م ، ١٧١/٧ .
- (٣) سهل بن عبد الله التستري ، أبو محمد ، الصوفي الزاهد ، لقي ذا النون المصري وصحبه ، أنفى ابن تيمية عليه ، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين وقيل ثلاث وثمانين ومائتين ويقال عاش ثمانين سنة وأكثر . ينظر : أبو عبد الرحمن السلمى ، طبقات الصوفية ، تحقيق نور الدين شريبة ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة ، ٥١٤٠٦ ، ١٩٨٦م ، ٣٥٤ ، أبو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، المكتب التجاري ، بيروت ، ١٨٢/٢ ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، سير أعلام النبلاء تحقيق : شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة السادسة / ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، ٣٣٠ / ١٣ .
- (٤) ينظر : ابن بطة ، الإبانة ، ٨١٤/٢ ، رقم الأثر: ١١١٦ .
- (٥) ابن القيم ، الصلاة وحكم تاركها ، تحقيق : تيسير زعير ، الطبعة الأولى ، ٥١٤٠٠ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ص ٢٠٤ .

- (٦) ابن القيم ، بدائع الفوائد ، مكتبة القاهرة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ ، ٢٢٤/٣ .
- (٧) أخرجه البخاري ، كتاب الإيمان ، باب فضل من استبرأ لدينه ، ح ٥٢ ، صحيح البخاري (مع فتح الباري) تصحيح محب الدين الخطيب ، دار المعرفة بيروت ، و مسلم ، كتاب المساقاة ، باب أخذ الحلال ، ح ٥٩٩ ، صحيح مسلم تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ، دار الإفتاء ، الرياض .
- (٨) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ١٨٧/٧ .
- (٩) ينظر : الآجري ، الشريعة ، ١١٩ ، ابن بطة ، الإبانة ، ٧٧٨/٢ .
- (١٠) ينظر : عياض بن موسى اليحصبي ، ترتيب المدارك ، تحقيق : أحمد بكير محمود ، مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٧٤/١ ، ابن تيمية ، ٥٠٦/٧ .
- (١١) عبد الله بن المبارك ، أبو عبد الرحمن الحنظلي مولا هم التركي ثم المروزي الحافظ الإمام ، كانت أمه خوارزمية ، ولد سنة ثمان عشرة ومائة ، طلب العلم وهو ابن عشرين سنة ، له عدة مصنفات ، كان موصوفاً بالفقه والحفظ والعربية والزهد والكرم والشجاعة والشعر وكان كثير الغزو والحج ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة . ينظر : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٥٤٦٣ هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٠/١٥٢ ، أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي ، البداية والنهاية ، دقق أصوله أحمد أبو ملحم وآخرون ، دار الريان للتراث - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ . ، ١٨٤/١٠ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٣٧٨/٨ .
- (١٢) عبد الله بن أحمد ، السنة ٣١٦/١ رقم الأثر : ٦٣١ ، الخلال ، السنة ، ٥٨٣ ، رقم الأثر : ١٠١٨ اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، ٥ / ٩٦٢ ، رقم الأثر : ١٧٤٨ .
- (١٣) ابن تيمية ، الفتاوى ٥٠٧/٧ .
- (١٤) أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي المفسر صاحب التصانيف ، كان سيداً إماماً زاهداً ، توفي بمرور سنة ست عشرة وخمسمائة في شوال ، وعاش بضعا وسبعين سنة ، ينظر : عبد الوهاب بن علي السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق : عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي - القاهرة ١٩٦٤-١٩٧٦ م ، ٥٧/٧ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ١٢/٢٠٦ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ١٩/٤٣٩ .

٢٦٦ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج ١٨، ع ٣٦، ربيع الأول ١٤٢٧هـ

(١٥) الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، دمشق، الطبعة الثانية، ٥١٤٠٣، ١٩٨٣م، شرح السنة، البغوي، ٣٨/١، ٣٩.

(١٦) ابن بطة، الإبانة، ٦٢٨/٢.

(١٧) الآجري، الشريعة، ١١٢.

(١٨) عمير بن حبيب بن حماسة الأنصاري الخطمي، صحابي جليل بايع تحت الشجرة، ينظر: ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، دار العلوم الحديثة - مصر الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨هـ، ٣/٣٠.

(١٩) عبد الله بن أحمد، السنة ١/ ٣٣٠، رقم الأثر: ٦٨٠، ابن بطة، الإبانة، ٨٤٥/٢.

(٢٠) الأصبهاني، الحجة في بيان المحجة، ٤٠٦/١.

(٢١) ابن تيمية، الفتاوى، ٢٢٥/٧.

(٢٢) ويسمون الحرورية والنواصب والشراة، والخوارج جمع خارج وهو الذي خلع طاعة الإمام الحق وأعلن عصيانه، وسموا بالحرورية نسبة إلى حروراء قرية بظاهر الكوفة نزلوا بها لما خالفوا علياً بن أبي طالب، أجمعوا على كفر علي بن أبي طالب وعلى أن كل كبيرة كفر إلا النجيدات فإنها لا تقول ذلك، وأجمعوا على أن مرتكب الكبيرة خالد مخلد في النار، ووافقوا المعتزلة على نفي الصفات، وعلى القول بخلق القرآن. ينظر: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٩-١٩٦٩م، ١/١٦٥، أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، التبيين والرد على أهل الأهواء والبدع، تحقيق الكوثري، نشر: عزت العطار الحسيني مؤسس مكتب نشر الثقافة الإسلامية عام ٥١٣٦٨، ١٩٤٩م، ص ٤٧، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الأسفرائي التميمي، الفرق بين الفرق دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥-١٩٨٥م، ص ١٤٩، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٤٠٤-١٩٨٤م، ١/١٣٩.

(٢٣) وسموا بذلك لاعتزاهم مجلس الحسن البصري، ويقولون بالأصول الخمسة وهي: التوحيد ويعنون به نفي الصفات، العدل وهو نفي القدر عندهم، الوعد والوعيد، والمثلة بين المتزلتين وهذان الأصلان

يمثلان مذهبهم في الإيمان، وهو الحكم على مرتكب الكبيرة في الدنيا أنه في منزلة بين الكفر والإيمان، على أنه في الآخرة مخلد في النار، لأن الله لا بد أن ينفذ وعيده، وأما آخر أصولهم فهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويقصدون به الخروج على الأئمة. ينظر في مذهبهم: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار والمغني له، الأشعري، مقالات الإسلاميين، ١/ ٢٣٥ وما بعدها، البغدادي، الفرق بين الفرق، ٧٨، الشهرستاني، الملل والنحل، ١/ ٤٤.

(٢٤) ينظر الأشعري، مقالات الإسلاميين، ١/ ١٦٧، ٣٣٦، لصدر الدين علي بن علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، شرح الطحاوية في العقيدة السلفية - تحقيق أحمد محمد شاكر - وكالة الطباعة والترجمة - الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض ١٤١٣هـ، ٣٠٣.

(٢٥) ينظر: ابن منظور،: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤/ ٣١١.

(٢٦) نسبة إلى الجهم بن صفوان المتوفى عام ١٢٨ هـ، ومن أشهر أقوالهم: نفي الصفات، والقول بالجبر، وفي باب الإيمان هم من المرجئة الخالصة، ونسبت إلى الجهم أقوال بفياء الجنة والنار. ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ١/ ٣٣٨، الملطي، التنبيه والرد ١٠٦، البغدادي، الفرق بين الفرق، ١٥٨، الشهرستاني، الملل والنحل، ١/ ٨٩.

(٢٧) ذكر الأشعري في مقالاته أن ممن وافق الجهمية: أصحاب أبي الحسن الصالح، وأصحاب يونس السمري، وأصحاب أبي شمروين، وأصحاب أبي ثوبان، والنجارية، والغيلانية، وأصحاب محمد بن شبيب، كلهم يقولون: الإيمان المعرفة على اختلاف في بعض التفاصيل. ١/ ٢١٣.

(٢٨) نسبة إلى محمد بن كرام السجستاني، من أشهر أقوالهم قولهم في الإيمان، ونسب إليهم القول بالتشبيه، والقول بالتحسين والتقيح العقليين. ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين ١/ ٢٢٣، البغدادي، الفرق بين الفرق، ١٩، الشهرستاني، الملل والنحل ١/ ١١٣، ١٠٨.

(٢٩) ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين ١/ ٢١٣، أبو المظفر الإسفرائيني، التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية من فرق الهالكين، تعليق: الكوثري، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، ٩٧، ابن تيمية الفتاوى، ٧/ ١٩٥.

(٣٠) ينظر: ابن تيمية، الفتاوى، ٧/ ٥١٠، ٢٢٣، ١٢٠، ١١٩.

(٣١) نسبة إلى أبي الحسن الأشعري الذي كان معتزلياً ثم تحول إلى مذهب الكلاية وهو مذهب الأشاعرة الآن ثم عاد في الجملة إلى مذهب أهل السنة، ومن أقوالهم: الإرجاء في الإيمان، التعطيل في الصفات؛ حيث يثبتون بعضها وينفون بعضها الباقي؛ وأما القدر فمذهبهم فيه أنهم جبرية متوسطة يقولون بالكسب، ينظر في مذهبهم، عضد الدين القاضي عبد الرحمن بن أحمد الآبي، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت. إبراهيم محمد البيجوري شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني المسماة تحفة المريد- دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣-١٩٨٣م. لسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد، تحقيق عبد الرحمن عميرة عالم الكتب، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩-١٩٨٩م. لأبي العباس أحمد بن تيمية، نقض تأسيس الجهمية، أو بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تصحيح وتكميل وتعليق: عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ.

(٣٢) محمد بن محمود السمرقندي، الماتريدي، نسبة إلى ماتريد، مؤسس الماتريدية، توفي سنة ٥٣٣هـ، يثبتون ثمان صفات دون سواها، وافقوا المعتزلة على بعض أقوالهم في القدر، وقالوا في الإيمان إنه التصديق باللسان، ينظر: علي بن عبد الفتاح المغربي، إمام أهل السنة والجماعة، أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى ٥١٤٠٥، أحمد بن عوض الله بن داخل اللهيبي الحربي، الماتريدية دراسة وتقويم، الرياض، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ٥١٤١٣.

(٣٣) ينظر: ابن تيمية، الفتاوى، ٥١٠/٧، ٥٠٩.

(٣٤) من بلاد خراسان قال عنها ياقوت: مدينة عظيمة من أعلام المدن وأعيانها وهي من نواحي الجبل، فتحها المسلمون سنتي ٢٣ - ٢٤ هـ في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت ٢٠٦/١.

(٣٥) بالضم وتفتح؛ قيل من أعمال المدينة حصن على سبعة مراحل من دمشق بينها وبين المدينة، وقيل هي في غائط من الأرض وسميت دومة الجندل لأنها مبنية به وهي قرب جبل طيء.

(٣٦) ستأتي ترجمته ذلك أنه سترجم له بترجمة موسعة لأنه من أبرز شيوخ حماد.

(٣٧) بالضم المصر المشهور بأرض العراق وسميت الكوفة لاستدارتها أو لاجتماع الناس بها أو لجبل يحيط بها وكان أول تمصيرها في عهد عمر - رضي الله عنه. ينظر: الحموي، معجم البلدان، ٤/ ٤٩١

- (٣٨) ينظر : عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م، ٣/ ١٤٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٣١/٥، ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دارصادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ، ١٥/٣، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طبقات الحفاظ تحقيق علي محمد عمر مكتبة وهبة، القاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٣-١٩٧٣م، ٦٦٦٠.
- (٣٩) ينظر : الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٣٤/٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٧/٣.
- (٤٠) ينظر : طبقات ابن سعد ٣٣٢/٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٣٤/٥.
- (٤١) ينظر : أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، الضعفاء الكبير، حققه ووثقه : عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤، ٣٠٥/١.
- (٤٢) أبو عبد الرحمن طائوس بن كيسان الفارسي ثم اليماني، أحد الأئمة الأعلام، من سادات التابعين، أدرك جماعة من الصحابة وأكثر روايته عن ابن عباس، توفي بالمزدلفة أومنى حاجا سنة ست ومائة، وصلى عليه الخليفة هشام بن عبد الملك. ينظر : طبقات ابن سعد ٥٣٧/٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٨/٥، ابن كثير، البداية والنهاية ٢٤٤/٩.
- (٤٣) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي الأسود مولى السائب، شيخ القراء والمفسرين وأحد أئمة التابعين، كان من أخصاء أصحاب ابن عباس وعرض القرآن عليه أكثر من مرة يقفه عند كل آية ويسأله عنها، مات وهو ساجد سنة مائة وقيل اثنتين وقيل ثلاث ومائة. ينظر : طبقات ابن سعد ٤٦٦/٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤، ابن كثير، البداية والنهاية ٢٣٢/٩.
- (٤٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ٣٠٢/١.
- (٤٥) وهي المدينة المشهورة بالعراق، والبصرة في كلام العرب الأرض الغليظة التي فيها حجارة تفلع وتقطع حوافر الدواب. ينظر : الحموي، معجم البلدان ١/ ٤٣٠، صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق علي محمد البخاري، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧٣-١٩٥٤م، ٢٠١/١٤.
- (٤٦) العقيلي، الضعفاء الكبير، ٣٠٧/١٠.

٢٧٠ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج ١٨، ع ٣٦، ربيع الأول ١٤٢٧هـ

- (٤٧) ينظر : أبو عبدالله إسماعيل بن إبراهيم البخاري، التاريخ الكبير ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٣/ ١٩ ، العقيلي، الضعفاء الكبير ، ، ٣٠٧/١ ، طبقات ابن سعد ، ٣٣٢/٦ ، ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ١٤٧/٣ ، ، الذهبي سير أعلام النبلاء ، ٢٣٧/٥ ، ابن حجر تهذيب التهذيب ١٧/٣ .
- (٤٨) ينظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٣٢/٥ .
- (٤٩) نفس المصدر والصفحة . وينظر : ، البخاري، التاريخ الكبير ، ١٩/٣ .
- (٥٠) ينظر ، ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ١٤٦/٣ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٣٤/٥ ، السيوطي، طبقات الحفاظ ، ٦٠ .
- (٥١) سليمان بن مهران ، أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي ، الحافظ ، شيخ المقرئين والمفسرين والمحدثين ، أصله من الري ، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه ، وكان من تلامذة إبراهيم النخعي ، ولد سنة إحدى وستين وتوفي سنة سبع وأربعين وقيل ثمان وأربعين ومائة وهو ابن ثمان وثمانين سنة ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٣٤٢/٦ ، ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ١٤٦/٤ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٢٦/٦ .
- (٥٢) ينظر : طبقات ابن سعد ، ٣٣٢/٦ .
- (٥٣) شعبة بن الحجاج بن الورد ، أبو بسطام الأزدي مولاهم الواسطي ، عالم أهل البصرة وشيخها ، ولد سنة ثمانين وقيل اثنتين وثمانين ، وكان من أوعية العلم ، وهو أول من جرح وعدل ، توفي سنة ستين ومائة بالبصرة ، ينظر : طبقات ابن سعد ٢٨٠/٧ ، ابن أبي حاتم الجرح والتعديل ١٢٦/١ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٧ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ١٣٥/١٠ .
- (٥٤) ينظر : ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، ١٤٧/٣ ، ، العقيلي ، الضعفاء ٣٠٢/١ .
- (٥٥) السيوطي، طبقات الحفاظ ، ٦٠
- (٥٦) محمد بن إدريس الحنظلي الغطفاني ولد سنة خمس وتسعين ومائة وكان من مجور العلم وأحد أئمة الحفاظ الأثبات العارفين بعلل الحديث والجرح والتعديل ، ارتحل بابنه في طلب الحديث ، توفي سنة سبع وسبعين ومائتين . ينظر : ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، ٣٤٩/١ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٦٣/١١ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٤٧/١٣ .
- (٥٧) ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ١٤٧/٣ ، ، الذهبي سير أعلام النبلاء ، ٢٣٤/٥ .

- (٥٨) حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري مولى آل ربيعة بن مالك وهو ابن أخت حميد الطويل ، كان بحرا من بحور العلم فصيحا رأسا في السنة / مات وله ست وسبعون سنة سبع وستين ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ٢٨٢/٧ ، ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ١٤٠/٣ ابن أبي حاتم ، سير أعلام النبلاء ، ابن أبي حاتم ، ٤٤٤/٤ .
- (٥٩) ينظر : العقيلي ، الضعفاء ٣٠٧/١ ، ، الذهبي سير أعلام النبلاء ، ٢٣٦/٥ .
- (٦٠) ينظر : ، العقيلي الضعفاء ، ٣٠١،٣٠٢/١ .
- (٦١) ينظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٣٥/٦ .
- (٦٢) الأسود بن يزيد بن قيس الإمام القدوة أبو عمرو النخعي الكوفي ، من كبار التابعين ، وهو أخو عبد الرحمن بن يزيد ووالد عبد الرحمن بن الأسود وابن أخي علقمة بن قيس وخال إبراهيم النخعي ، فهؤلاء أهل بيت من رؤوس العمل والعلم ، كان الأسود مخضرمًا أدرك الجاهلية والإسلام ، حدث عن معاذ وبلال وابن مسعود وعائشة وغيرهم ، كان يصوم الدهر ، توفي عام خمس وسبعين . ينظر : طبقات ابن سعد ، ٧٠/٦ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١٣/٩ ، ، الذهبي سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٥٠/٥ .
- (٦٣) مسروق بن الأجدع أبو عائشة الوادعي الهمداني الكوفي ، يقال أنه سرق وهو صغير ثم وجد فسمي مسروقا ، من كبار التابعين والمخضرمين الذين أسلموا في عهد النبي ، كان أحد أصحاب ابن مسعود الذين يقرئون ويفتون ، ولم يكن يأخذ على القضاء أجرا ، مات سنة اثنتين وستين وقيل ثلاث وستين . ينظر : طبقات ابن سعد ، ٧٦/٦ ، ، البغدادي تاريخ بغداد ، ٢٣٢/١٣ ، ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٦٣/٤ .
- (٦٤) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي ، من أكابر أصحاب ابن مسعود ، خال إبراهيم النخعي ، شهد صفين مع علي رضي الله عنه ، مات في خلافة يزيد بن معاوية عام إحدى وستين وقيل اثنتين وقيل خمس وستين ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٨٦/٦ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٢١٨/٨ ، ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٥٣/٤ .
- (٦٥) وهذه من المسائل التي اختلف فيها السلف عملا وتركوا وإن كان الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة الحديث ، بل على استحبابه ، قال ابن حجر : بل لا يبعد وجوبه على من خشى النسيان

— أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ،فتح الباري شرح صحيح البخاري رقم كتيبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي — قام بإخراجه : محب الدين الخطيب دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٤/١ .

(٦٦) الأطراف : نوع من المصنفات في الحديث يذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع جمع أسانيده إما على سبيل الاستيعاب أو التقييد بكتب مخصوصة ينظر : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٥ هـ ، ١٥٥/٢ ، محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد مكتبة أضواء السلف ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ ، الرياض ، ص ٤٠

(٦٧) ينظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٣٢/٥ .

(٦٨) ينظر : طبقات ابن سعد ، ٢٧٠/٦ .

(٦٩) ينظر : المصدر نفسه ، ٢٧١ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٥٢٢/٤ .

(٧٠) ينظر : طبقات ابن سعد ، ٢٧٢/٦ .

(٧١) ينظر : طبقات ابن سعد ، ٢٨٤/٦ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٥٢٧/٤ .

(٧٢) ينظر : ، الذهبي سير أعلام النبلاء ، ٥٢٧/٤ ، ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م ، ٢٨٢ .

(٧٣) عامر بن شراحيل الشعبي الهمداني ، علامة أهل الكوفة وإمامهم وحافظهم ، ولد سنة ثمان وعشرين وقيل سنة إحدى وعشرين وقد رأى عليا وصلى خلفه ، كان ممن خرج مع ابن الأشعث ، مات سنة أربع ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ٢٤٦/٦ ، ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٢٤٠/٩ ، ، الذهبي ، ، سير أعلام النبلاء ، ٢٩٤/٤ .

(٧٤) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار مولى زيد بن ثابت ، كانت أمه مولاة لأم سلمة رضي الله عنها ، ولد لستين بقيتا من خلافة عمر ، حضر الجمعة مع عثمان ، كان من أعلم أهل زمانه ، جامعا للعلم والعمل زاهدا ناسكا ، ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز ، توفي سنة عشر ومائة . ينظر طبقات ابن سعد ١٥٦/٧ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ، ٢٧٩/٩ ، ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٥٦٣/٤ .

- (٧٥) محمد بن سيرين أبو بكر الأنصاري الأنسي البصري ، مولى أنس بن مالك ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر وقيل بل من خلافة عثمان ، أدرك ثلاثين صحابيا ، كان يأتي بالحديث على حروفه وكان ورعا تقيا عالما بتفسير الرؤيا ، توفي سنة عشر ومائة . بنظر : طبقات ابن سعد ، ١٩٣/٧ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٢٧٩/٩ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٦٠٦/٤ .
- (٧٦) ينظر : طبقات ابن سعد ، ٢٨٤/٦ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٥٢٧/٤ .
- (٧٧) أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري ، الكوفي المجتهد ، ولد سنة سبع وتسعين ، كان رأسا في الزهد والفقه وكان يثالث بعلي ، كان ينكر قول المرجئة ، مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٣٧١/٦ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٢٩/٧ .
- (٧٨) ابن تيمية ، لفتاوى ، ٤٤٦/١٧ .
- (٧٩) أبو محمد الحسن بن محمد الحنفية ، كان من علماء أهل البيت ومن التابعين الأجلاء ، مات سنة مائة أو التي قبلها ، ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١٩٣/٩ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ١٣٠/٥ .
- (٨٠) سيد العلماء أبو بكر أيوب السخيتاني العززي مولاهم المصري ، من صغار التابعين ، ولد سنة ثمان وستين ورأى أنس بن مالك كان ثبتا في الحديث وإليه المنتهى في إتقانه ، حج أربعين حجة ، توفي عام إحدى وثلاثين ومائة بالبصرة ، ينظر : طبقات ابن سعد ٢٤٦/٧ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ١٥/٦ .
- (٨١) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، ١٠٠٣/٥ ، رقم الأثر : ١٨٤٤ .
- (٨٢) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١٩٣/٩ .
- (٨٣) ابن حجر العسقلاني تهذيب التهذيب ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٥ ، ٣٢٠/٢ .
- (٨٤) ابن بطة ، الإبانة ، ٩٠٤/٢ ، رقم الأثر : ١٢٦٨ .
- (٨٥) ذر بن عبد الله الهمداني ، تابعي ، ورد عن أحمد وأبي داود أنه كان مرجئا ، ينظر : أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق : علي محمد البحوي ، دار إحياء الكتب العلمية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى ، ٥١٣٨٢ ، ١٩٦٣ م ، مصر ، ٣٤٥/٢ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٣١/٥ .
- (٨٦) الحلال ، السنة ، ٥٦٣ ، رقم الأثر : ٩٥٣ .

- (٨٧) سلمة بن كهيل بن حصين ، الإمام الثبت الحافظ ، أبو يحيى الحضرمي ثم الكوفي ، من أعلام التابعين ولد سنة سبع وأربعين ومات سنة إحدى وعشرين ومائة يوم عاشوراء ، ينظر : طبقات ابن سعد ٣١٦/٦ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٩٨/٥ ، ابن حجر ، تهذيب ، ، ١٥٥/٤ .
- (٨٨) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ، ٣٢٩/١ ، رقم الأثر : ٦٧٧ .
- (٨٩) المصدر نفسه ، ٣٣٥/١ ، رقم الأثر : ٦٩٦ .
- (٩٠) عطاء بن أبي رباح ، مفتي الحرم ، أبو محمد القرشي مولا هم المكي ، من أئمة التابعين ، توفي سنة أربع عشرة ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ٤٦٧/٥ ، الذهبي ، سير الأعلام ٧٨/٥
- (٩١) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣٨٢/١ ، رقم الأثر : ٨٣١ .
- (٩٢) سالم بن عجلان الأقطس ، ثقة رمي بالإرجاء ، روى عن سعيد بن جبير ، قتل صبرا عام ١٣٢هـ . ينظر ، الذهبي ، الميزان ، ١١٢/٢ ، ابن حجر ، التهذيب ، ٤٤١/٣ ، ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، بيروت ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ٢٨١/١ .
- (٩٣) معقل بن يسار العبسي مولا هم ، مات سنة ٥١٦٦ ، ينظر : ابن حجر : التهذيب ، ٢٣٤/١٠ ، التقريب ، ٢٦٤/٢ .
- (٩٤) ميمون بن مهران ، أبو أيوب الجزري ، كان من ولاة عمر بن عبد العزيز ، توفي سنة ٥١١٧ ، ينظر : طبقات ابن سعد ٤٧٧/٧ ، الذهبي ، السير ٧١/٥ .
- (٩٥) عبد الكريم بن مالك ، أبو سعيد الجزري ، من صغار التابعين الثقات ، توفي سنة ٥١٢٧ ينظر : الذهبي ، السير ٨٠/٦ ، ابن حجر ، التهذيب ٣٧٢/٦ .
- (٩٦) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣٨٢/١ ، رقم الأثر : ٨٣١ .
- (٩٧) قنادة بن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري الضرب ولد سنة ستين وكان من أوعية العلم ويضرب به المثل في قوة الحفظ وكان ممن يرى القدر ، توفي بالطاعون سنة ثمانين ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ٢٢٩/٧ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٦٩/٥ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ٣٢٥/٩
- (٩٨) عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي ، بعثه الحجاج على سجستان فنار هناك وأقبل في جمع كبير وقام معه علماء وصلحاء لله تعالى لما انتهك الحجاج من إماتة وقت الصلاة ولجوره ، فقاتله الحجاج وجرى بينهما عدة مصافات كانت النصره فيها في الأغلب لابن الأشعث حتى أمر الحجاج

بالحملة على كتيبة القراء لأن الناس كانوا تبعوا لهم ، وفي آخر الأمر انهزم جمع ابن الأشعث الذن هرب إلى ملك الترك الذي حمّله إلى الحجاج فقتل في الطريق وقيل : ألقى نفسه ، وذلك سنة أربع وثمانين ، ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، : ٣٧/٦ - ٥٣ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ١٨٣/٤ .

(٩٩) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣١٩/١ رقم الأثر : ٦٤٤ .

(١٠٠) ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٥٠/٩ .

(١٠١) الإمام العلامة الثقة أبو هشام الضبي مولاهم ، الكوفي الأعمى الفقيه ، يلحق بصغار التابعين ، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائة ، وقيل أربع وثلاثين ، ينظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ١٠/٦ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ١٠ / ٢٦٩ .

(١٠٢) عمرو بن مرة المرادي ، الحافظ أبو عبد الله الكوفي ، كان من الصلحاء وكان يرى الإرجاء ، مات سنة عشر ومائة وقيل ثمان عشر ومائة ، ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٢٥٧/٦ ، ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ١٩٦/٥ ، ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ١٠٠/٣ .

(١٠٣) اللالكائي شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، ١٠٠٢/٥ ، رقم الأثر : ١٨٤٣ .

(١٠٤) طلق بن حبيب العتري البصري من أعلام التابعين الزاهدين الأجلاء ، سمع من ابن عباس وكان باراً بوالديه ، وكان ممن خرج مع ابن الأشعث ، مات قبل المائة ، قيل قتله الحجاج ، وقيل بل مات في الطريق إليه مع سعيد بن جبير ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٢٢٧/٧ ، ، ابن كثير ، البداية والنهاية ١٠٦/٩ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ٦٠١/٤ .

(١٠٥) أبو أسماء إبراهيم بن يزيد التيمي ، عابد الكوفة ، يقال قتله الحجاج ، وقيل بل مات في حبسه سنة اثنتين وتسعين ، وقيل أربع وتسعين ، ولم يبلغ أربعين سنة ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٢٨٥ / ٦ ، ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٦٠/٥ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ١٧٦/١ .

(١٠٦) العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ٣٠٤/١ - ٣٠٧ .

(١٠٧) نفس المصدر والصفحة .

(١٠٨) ابن تيمية ، الفتاوى ، ٣١١/٧ .

(١٠٩) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ١٤٧/٣ .

- (١١٠) العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ٣٠٣/١ .
- (١١١) زبيد بن الحارث الياحي الكوفي الحافظ ، من صغار التابعين ، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ٣٠٩/٦ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٩٦م٥ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ٣١٠/٣ .
- (١١٢) ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ١٧/٣ .
- (١١٣) منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي الكوفي الحافظ ، كان من أوعية العلم ، طلب على القضاء فأبى ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٣٣٧/٦ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٤٠٢/٥ .
- (١١٤) سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢٣٥ /٥ .
- (١١٥) اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، ١٠٠٢/٥ ، رقم الأثر : ١٨٤٢ ، العقيلي الضعفاء ، ٣٠٢/١ .
- (١١٦) أبو عروة معمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري الإمام الحافظ ، نزيل اليمن ، ولد سنة خمس أو ست وتسعين وشهد جنازة الحسن ، وكان من أوعية العلم مع الصدق والتحري ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٥٤٦/٥ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٥/٧ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ٢٤٣/١٠ .
- (١١٧) العقيلي ، الضعفاء ، ٣٠٤ /١ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٣٣/٥ .
- (١١٨) سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ٢٣٣/٥ .
- (١١٩) ابن تيمية ، الفتاوى ٤٠٥/٧ .
- (١٢٠) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣٦٥/١ ، رقم الأثر : ٧٨٩ ، وقال عنها المحقق : إسناده ضعيف .
- (١٢١) ينظر : طبقات ابن سعد ، ٢٧١ /٦ .
- (١٢٢) ينظر : نفس المصدر والصفحة .
- (١٢٣) ينظر : نفس المصدر والصفحة ، عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣١٣ /١ ، رقم الأثر : ٦١٨ .
- (١٢٤) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣١٣ /١ ، رقم الأثر : ٦٢٠ .

- (١٢٥) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣٣٧/١ ، رقم الأثر : ٧٠٦ .
- (١٢٦) طبقات ابن سعد ، ٢٧٣ / ٦ .
- (١٢٧) اللالكائي ، شرح أصول أهل السنة والجماعة ، ٩٨٨ / ٥ ، رقم الأثر : ١٨٠٥ .
- (١٢٨) المصدر نفسه ، ٩٨٩ ، رقم الأثر : ١٨٠٨ .
- (١٢٩) الإمام المفسر الشهيد أبو محمد الأسدي الوالي مولا هم الكوفي ، كان مع ابن الأشعث لما خرج على الحجاج ، واحتفى عنه مدة طويلة حتى ظفر به عامل مكة وأرسله إلى الحجاج الذي قتله عام خمس وتسعين ، ولم يلبث الحجاج بعده إلا قليلا ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٢٥٦ / ٦ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١٠١/٩ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٣٢١ / ٤ .
- (١٣٠) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣٢٣/٢ ، رقم الأثر : ٦٥٩ .
- (١٣١) المصدر نفسه ، ٣٢٨ / ١ ، رقم الأثر : ١٨١٢ .
- (١٣٢) ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ١٧ / ٣ .
- (١٣٣) حماد بن زيد بن درهم أبو إسماعيل الأزدي ، العلامة الحافظ ، أصله من سجستان ، من أجل أصحاب أيوب ، مات سنة تسع وأربعين ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٢٨٦ / ٧ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١٨٠ / ١٠ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ٢٣٥ / ٥ .
- (١٣٤) طبقات ابن سعد ، ٣٣٢ / ٦ .
- (١٣٥) العقيلي ، الضعفاء الكبير ، ٣٠٣ / ١ .
- (١٣٦) أخرجه البخاري ، كتاب الإيمان ، باب ٣٦ ، ح ٤٨ .
- (١٣٧) أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي المخضرم ، شيخ الكوفة ، كان ثقة كثير الحديث ، رأسا في العلم والعمل ، مات سنة اثنتين وثمانين ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٩٦ / ٦ ، البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٢٦٨ / ٩ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ١٦١ / ١ .
- (١٣٨) الخلال ، السنة ، ٥٩٩ ، رقم الأثر ، ١٠٦٣ .
- (١٣٩) العقيلي ، الضعفاء ، ٣٠٣ / ١ .

- (١٤٠) عمرو بن عبد الله بن ذي يمد أبو إسحاق السبيعي الممداني الكوفي الحافظ ، شيخ الكوفة وعالمها ومحدثها ، من أجلة التابعين ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ، توفي سنة سبع وعشرين ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٣١٣/٦ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٥ / ٣٩٢ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ٨ / ٦٣ .
- (١٤١) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٥ / ٢٣٣ .
- (١٤٢) ابن بطة ، الإبانة ، ٢ / ٥١٥ رقم الأثر : ٦٠٤ .
- (١٤٣) الصعافقة هم : قوم يشهدون السوق وليس لهم رؤوس أموال ، يريد أن هؤلاء لا فقه عندهم ولا عمل . ينظر : ابن منظور ، لسان العرب مادة صقفق ، ٣٤٧/٧ ، دار إحياء التراث ، بيروت .
- (١٤٤) ابن سعد ، ٦ / ٢٥١ .
- (١٤٥) الحلال ، السنة ، ٥٦٥ ، رقم الأثر : ٩٥٩ .
- (١٤٦) المصدر نفسه ، ٥٧٠ ، رقم الأثر : ٩٨٠ .
- (١٤٧) شبابة بن سوار المدائني ، أصله من خراسان ، كان داعية يدعو إلى الإرجاء ، ينظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ٤ / ٣٠١ .
- (١٤٨) الإمام العلامة شيخ الحنابلة أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الحلال ، ولد سنة أربع وثلاثين ومائتين ، رحل في طلب العلم ، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، ينظر : البغدادي ، تاريخ بغداد ، ١١٢/٥ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١١ / ١٥٩ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ١٤ / ٢٩٧ .
- (١٤٩) ينظر : الحلال ، السنة ، ٥٧٠/٣ .
- (١٥٠) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ١ / ٣٧٦ ، رقم الأثر : ٨١٨ .
- (١٥١) ينظر : ابن تيمية ، الفتاوى ، ٥٧٥/٧ ، ٢٠٢ ، ١٩٥ ، ١٩٤ .
- (١٥٢) ينظر : المصدر نفسه ، ٥٠٨ ، ١٩٤ .
- (١٥٣) ينظر المصدر نفسه ، ٧ / ٢٠٤ .
- (١٥٤) ينظر : المصدر نفسه ، ٧ / ٢٩٧ ، ٣٨/١٣ ، ابن أبي العز ، شرح الطحاوية ، ٣١٦ .

- (١٥٥) ينظر : ابن تيمية ، الفتاوى ، ٦١٦/٧ .
- (١٥٦) ينظر : الأشعري ، مقالات الإسلاميين ، ٢١٧/١ ، ٢٢٢ ، ابن تيمية ، الفتاوى ٣٩٤/٧ .
- (١٥٧) ينظر : المصدر نفسه ، ٥١٠/٧ .
- (١٥٨) عبد الرحمن بن مسلم ، صاحب دولة بني العباس المروزي ، كان فاتكا ذا رأي وعقل وتدبير وحزم وصرامة وإقدام وتسرع ، ولد سنة مائة ، وقتله المنصور سنة سبع وثلاثين ومائة ، ينظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١٠/٦٥ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٦/٤٨ .
- (١٥٩) ينظر : ابن تيمية ، الفتاوى ٧/١٩٥ .
- (١٦٠) ينظر : المصدر نفسه ، ٧/٤٠٤ .
- (١٦١) وكيع بن الجراح ، أبو سفيان الرواسي الكوفي الإمام الحافظ ، ولد سنة تسع وعشرين ومائة ، عرض على القضاء فامتنع ، مات سنة سبع وتسعين ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ٦/٣٩٤ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١٠/٢٥١ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٩/١٤٠ .
- (١٦٢) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣١٠/١ ، رقم الأثر : ٦٠٧ .
- (١٦٣) عبد الرحمن بن عمرو بن محمد أبو عمرو الأوزاعي ، أجمع المسلمون على إمامته وعدالته ، كان له مذهب مستقل ومشهور وفني ، رحل من دمشق إلى بيروت فترل مرابطا فيها حتى مات سنة سبع وخمسين ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد ، ٧/٤٨٨ ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١٠/١١٨ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٧/١٠٧ .
- (١٦٤) ينظر : الحلال ، السنة ، ٥٩٢/٣ ، عياض اليحصبي ، ترتيب المدارك ١/١٧٤ .
- (١٦٥) سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى أبو محمد التنوخي ، مفتي دمشق ، ولد سنة تسعين ، مات سنة سبع وستين ومائة ، ينظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ٤/٤٢ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٨/٣٢ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ٤/٥٩ .
- (١٦٦) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣٣٣/١ ، رقم الأثر : ٦٨٧ .
- (١٦٧) المصدر نفسه ، ٣٤٣/١ ، رقم الأثر : ٧٢٧ .
- (١٦٨) المصدر نفسه ، ٣٤٥/١ ، رقم الأثر : ٧٣١ .

٢٨٠ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج ١٨ ، ع ٣٦ ، ربيع الأول ١٤٢٧هـ

- (١٦٩) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ، أبو بكر وأبو محمد القرشي التيمي المكي القاضي المؤذن ، ولد في خلافة علي أو قبلها ، وحدث عن جمع من الصحابة ، وكان علما مفتيا صاحب حديث وإتقان ، مات سنة سبع عشرة ومائة ، ينظر : طبقات ابن سعد، ٤٧٣ / ٥ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٨٨ / ٥ .
- (١٧٠) البغوي ، شرح السنة ، ٤٠ / ١ . وأثر ابن أبي مليكة عند البخاري تعليقا ، ابن حجر ، الفتح ١٠٩ / ١ .
- (١٧١) سبق تخريجه ، ينظر هامش رقم : ١٩ .
- (١٧٢) الخلال ، السنة ، ٥٦٥ ، رقم الأثر : ٩٥٧ ، ص ٥٨١ ، رقم الأثر : ١٠٠٨ .
- (١٧٣) المصدر نفسه ، ٥٨١ ، رقم الأثر : ١٠٠٩ .
- (١٧٤) أخرجه البخاري ، كتاب الإيمان ، باب أمور الإيمان ، (٥١ / ١) رقم الحديث (٩) ، مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان عدد شعب الإيمان ، (٤٦ / ١) رقم الحديث (٣٥) .
- (١٧٥) أخرجه البخاري ، كتاب الإيمان ، باب زيادة الإيمان (١٠٣ / ١) رقم الحديث : ٤٤ ، ومسلم ، كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة ، (١٨٢ / ١) رقم الحديث : ٣٢٥ .
- (١٧٦) ينظر : ابن تيمية ، الفتاوى ٥١٣ ، ٥٤٣ / ٧ .
- (١٧٧) ينظر : المصدر نفسه ٥١ / ١٤ - ٥٥ .
- (١٧٨) البغوي ، شرح السنة ٤١ / ١ .
- (١٧٩) الآجري ، الشريعة ، ١٣٩ .
- (١٨٠) ينظر : ابن تيمية ، الفتاوى ، ٤٠ / ١٣ .
- (١٨١) عبد الله بن أحمد ، السنة ٣٤٨ / ١ ، رقم الأثر : ٧٤٦ .
- (١٨٢) ابن تيمية ، الفتاوى ، ٤٠ / ١٣ .
- (١٨٣) ينظر : عبد الله بن أحمد ، السنة ٣٠٩ / ١ ، رقم الأثر : ٦٠٢ . ، الخلال ، السنة ٦٠١ .
- (١٨٤) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣٢١ ، رقم الأثر : ٥٣ .

- (١٨٥) ينظر : ابن تيمية ، الفتاوى ٤٤٨/٧ .
- (١٨٦) الآجري ، الشريعة ، ١٣٨ .
- (١٨٧) الحلال ، السنة ، ٥٦٨/٢ ، رقم الأثر : ٩٧٢ .
- (١٨٨) ينظر : عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣٤٠ ، رقم الآثار : ٧١٨ ، ٧١٩ .
- (١٨٩) اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٩٧٧/٥ ، رقم الأثر : ١٧٨١ .
- (١٩٠) الحلال ، السنة ، ٥٩٨ ، رقم الأثر : ١٠٥٩ .
- (١٩١) عبد الله بن أحمد ، السنة ، ٣٠٧ / ١ ، رقم الأثر : ٦٠٠ .
- (١٩٢) ينظر : ابن تيمية ، الفتاوى ، ٤٧/١٣ .
- (١٩٣) الحلال ، السنة ، ٥٩٣ ، رقم الأثر : ١٠٤٩ .
- (١٩٤) ينظر : ابن أبي العز ، شرح الطحاوية ، ٣٣٩ .
- (١٩٥) الإمام العلامة الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي التيمي الملقب بقوام السنة ، ولد سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، توفي سنة خمس وثلاثين وخمسمائة ، ينظر ، الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ٨٠/٢٠ ، السيوطي ، طبقات الحفاظ ، ٤٦٣ .
- (١٩٦) الأصبهاني ، الحججة في بيان الحججة ، ٤٠٨ / ٢ ، ٤٠٩ .
- (١٩٧) شرح السنة ، البغوي ، ٤٠ / ١ - ٤١ .
- (١٩٨) أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي ، الشافعي ، توفي سنة ثمان عشرة وأربعمائة ، ينظر : البغدادي ، تاريخ بغداد ٧٠/١٤ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٤١٩/١٧ .
- (١٩٩) اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، ٩٦٥/٥ .
- (٢٠٠) ابن تيمية ، الفتاوى ٤٠ / ١٣ .
- (٢٠١) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠/١٣ - ٤٦ ، الآجري ، الشريعة ١٣٦ ، ابن بطة ، الإبانة ٨٦٢/٢ .
- (٢٠٢) ينظر : ابن تيمية ، الفتاوى ٥٠٩/٧ ، ٤٢٠ ، ٤١٨ .
- (٢٠٣) ينظر : المصدر نفسه ٧/٣ ، ١٣/٣٥٧ ، ٣٨/٥٠٧ .

٢٨٢ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج ١٨ ، ع ٣٦ ، ربيع الأول ١٤٢٧هـ

- (٢٠٤) الخلال ، السنة، ٥٧٤ ، رقم الأثر : ٩٨٨ ، ٥٦٩ ، رقم الأثر : ٩٧٥ .
- (٢٠٥) ابن تيمية ، الفتاوى ، ٣٨/١٣ .
- (٢٠٦) ينظر : المصدر نفسه ، ٢٩٧/٧ ، ٣٨/١٣ ، ابن أبي العز ، شرح الطحاوية ، ٣١٦ .
- (٢٠٧) ينظر : ابن تيمية ، الفتاوى ٤٧/١٣ .
- (٢٠٨) ينظر : المصدر نفسه ٥٧٩/٧ .
- (٢٠٩) ينظر المصدر نفسه ٣٩٥/٧ .
- (٢١٠) ينظر المصدر نفسه ٥٠٤/٧ .
- (٢١١) ينظر المصدر نفسه ٥١٠/٧ .
- (٢١٢) ينظر المصدر نفسه ٣٥٧/٣ ، ٢٩٧/٧ ، ابن أبي العز ، شرح الطحاوية ٣٢٠ .
- (٢١٣) ينظر المصدر نفسه ٣٩٤/٧ .
- (٢١٤) الإمام القدوة المحدث ، أبو عبد الله بن عبيد الله بن محمد العكري الحنبلي ، ولد سنة أربع وثلاثمائة ، رحل في طلب العلم وهو صغير ، توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، ينظر : البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٣٧١/١٠ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٣٤٣ / ١١ ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٥٢٩/١٦ .
- (٢١٥) ابن بطة ، الإبانة ، ٨٩٣/٢ .